

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٩٨**

الأربعاء، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

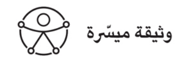
الرئيس	السيد مكولي	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد لاي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

1523561 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقترح أن يلتزم مجلس الأمن الصمت دقيقة حداد تأبينا رسميا للضحايا الـ ٢٩٨ الذين قتلوا في واقعة إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 يوم ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. أدعو جميع الحاضرين إلى الوقوف حدادا على هؤلاء الضحايا.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة حدادا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء الموجودين في جلسة اليوم. إن مشاركتهم إنما هي تأكيد على أهمية المسألة قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، رومانيا، الفلبين، فييت نام، كندا، هولندا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/562، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، رومانيا، فرنسا، الفلبين، كندا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ليو تيونغ لاي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم S/2015/562 تقدمه ماليزيا بالنيابة عن البلدان المشاركة في فريق التحقيق المشترك بشأن إسقاط طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها MH-17: وهي أستراليا، أوكرانيا وبلجيكا وماليزيا وهولندا. وآخذ الكلمة لشرح موقفنا، بالنيابة عنها، وكذلك بالنيابة عن وفد بلدي.

صدم المجتمع الدولي العام الماضي، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، جراء الإسقاط المأساوي للرحلة المدنية MH-17 في شرق أوكرانيا. كان المجلس موحدا في استجابته الفورية باتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بتوافق الآراء بعد بضعة أيام. وأدان ذلك القرار الحادث؛ ودعا إلى تحقيق دولي كامل ودقيق ومستقل وفقا للمبادئ التوجيهية التي تنظم الطيران المدني الدولي؛ وناشد جميع الدول والجهات الفاعلة التعاون بشكل كامل مع التحقيق الدولي؛ وطالب بمحاسبة المسؤولين عن هذا الحادث وبأن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا في الجهود الرامية إلى كفالة تلك المحاسبة.

ومنذ ذلك الحين، أجري تحقيق مستقل للسلامة الجوية مع الامتثال التام للمرفق ١٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي، والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي. وقاد المجلس الهولندي لشؤون السلامة تحقيقات السلامة الجوية منذ أحالت الدولة التي وقع فيها الحادث، أوكرانيا، التحقيق إلى هولندا. وقد ساعد في إجراء التحقيق خبراء من مختلف البلدان، بما في ذلك من الاتحاد الروسي، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وما فتئت وكالات إنفاذ القانون في أستراليا، أوكرانيا، بلجيكا، ماليزيا، هولندا تتعاون في إطار فريق التحقيق المشترك

لإجراء تحقيق جنائي في إسقاط الرحلة MH-17، إلى جانب تحقيق السلامة الجوية لكنه تحقيق منفصل. وجرى الاضطلاع بالتحقيق لتنفيذ دعوة المجلس في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) إلى إجراء تحقيق كامل ودقيق ومستقل في الحادث. وأعربت الأمم المتحدة عن ثقتها في أن التحقيق يجري وفقا للمعايير الدولية.

ورحب الأمين العام السيد بان كي - مون، في الذكرى السنوية الأولى لإسقاط الطائرة الماليزية في الرحلة MH-17، بالتقدم الذي أحرزه التحقيق الدولي المستقل، وفقا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وأعربت منظمة الطيران المدني الدولي أيضا عن دعمها للتحقيق الدولي المستقل الجاري.

طالب المجلس العام الماضي بالمحاسبة في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وقد حان الآن الوقت المناسب ليتخذ المجلس إجراءات حازمة وواضحة لإبداء إرادته السياسية وعزمه على مواصلة مسألة المحاسبة عن القتل غير المبرر للذين كانوا على متن الرحلة الجوية MH-17. لذلك تطلب ماليزيا اليوم إلى المجلس، بالنيابة عن البلدان المشاركة في فريق التحقيق المشترك - أستراليا، أوكرانيا، بلجيكا، ماليزيا، هولندا - البت في مشروع القرار لإنشاء محكمة جنائية دولية مخصصة.

من المهم أن يتخذ مجلس الأمن إجراء واضحا وحاسما بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد المسؤولين عن إسقاط الطائرة التابعة للخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17، وأن يبعث برسالة واضحة جدا إلى العدد المتزايد من الجهات الفاعلة من غير الدول التي لديها القدرة على استهداف الطائرات المدنية، رسالة مؤداها أن هذه الاعتداءات غير مقبولة. وبالتالي، فإن إنشاء المجلس للمحكمة الدولية يبعث برسالة واضحة بأن المجتمع الدولي ملتزم باتخاذ إجراءات ضد الذين يتهددون السلم والأمن الدوليين بتعريضهم الطيران المدني للخطر. إن جميع الذين يسافرون جوا سيصبحون أكثر عرضة للخطر إذا لم تجرِ محاسبة الفاعلين على أعمالهم.

كذلك فإن أي محكمة الدولية بوسعها تماما تحقيق العدالة لأسر جميع الضحايا. إن إرساء التزام بالتعاون مع المحكمة المقترحة من شأنه أيضا أن يزيد إلى أقصى درجة من فرص ضمان التعاون الدولي مع المحكمة. فإنشاء محكمة قبل الانتهاء من التحقيق الجنائي يضمن أيضا عدم تسييس المسألة قدر الإمكان، بما يتسق مع ممارسة مجلس الأمن ذاته في علاقته مع المحاكم والهيئات القضائية الجنائية المخصصة. بصرف النظر عن هوية الجناة، نريد أن نكفل بأن تطالهم يد العدالة، وأن لن يكون هناك إفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع النظام الأساسي للمحكمة، المرفق بمشروع القرار، من شأنه أن يكفل استقلال القضاة والادعاء العام وتوفير الصلاحية الكاملة للمدعي العام/المدعية العامة لإجراء التحقيق.

إن ماليزيا، وهي أحد البلدان المشاركة في فريق التحقيق المشترك، منخرطة في العمل مع جميع أعضاء المجلس للحصول على تأييد لمشروع القرار. أجرينا مشاورات بشأن مشروع القرار والنظام الأساسي داخل المجلس وشاركنا في جهود التوعية الواسعة النطاق، سواء في نيويورك أو في عواصم الدول الأعضاء، لشرح مبادرتنا، ومعالجة الشواغل المحتملة والتماس تأييد أعضاء المجلس والدول الحزينة على رعاياها. ونود أن نشكر جميع الذين دعموا جهودنا واشتركوا في تقديم مشروع القرار اليوم.

إننا إذ نطرح مشروع القرار للتصويت، نناشد جميع أعضاء المجلس الأخذ في الحسبان النداءات بشأن تحقيق العدالة والمساءلة الصادرة عن أسر ومحبي الضحايا، فضلا عن وعد المجلس في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بكفالة المساءلة. يجب أن نبعث برسالة واضحة ضد الإفلات من العقاب. إن أسر ومحبي ضحايا إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 لا يتوقعون أقل من ذلك. ونرجو من المجلس تأييد مبادرتنا. ولا يمكن للكلمات أن تعبّر عن مدى عمق مشاعر أسر الركاب وأفراد الطاقم المتضررين من هذه الأحداث.

ويحدونا الأمل في أن تجد تلك الأسر بعض العزاء ليس فقط في الدعم الموحد الذي سنبديه هنا في مجلس الأمن، بل الأهم من ذلك دعم الإجراء الذي يتخذه المجلس بشأن مشروع القرار.

ولهذه الأسباب ستصوت ماليزيا مؤيدة لمشروع ال S/2015/562رارق. ونحض جميع أعضاء المجلس على فعل الشيء نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأردن، إسبانيا، تشاد، شيلي، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الاتحاد الروسي

الممتنعون عن التصويت:

أنغولا، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كانت نتيجة التصويت ١١ صوتا مؤيدا، مقابل صوت واحد معارض مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. لذلك لم يُعتمد مشروع القرار نظرا للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ليوي تيونغ (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية :(تعرب ماليزيا عن أسفها العميق لفشل مجلس الأمن في الحفاظ على الوحدة بشأن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها .MH-17 ونشعر بخيبة أمل لعدم اعتماد مشروع القرار S/2015/562 التي كان يمكن أن ينشئ المحكمة الجنائية المخصصة للرحلة الجوية MH-17، على الرغم من الجهود المستمرة لمراعاة شواغل أعضاء المجلس وسد الفجوات في خلافاتنا. إن ماليزيا، بالتعاون مع البلدان المشاركة في فريق التحقيق المشترك، أرادت السعي إلى هذا الخيار لأنه كان سيولد دعما دوليا واسعا لإجراءات الملاحقة القضائية. وكان أيضا أفضل سبيل لضمان تعاون جميع الدول مع آلية فعالة للملاحقة القضائية لضمان تحقيق العدالة والمساءلة.

وللأسف، بعد انقضاء عام على اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالإجماع، نجد المجلس الآن يأخذ خطوة إلى الوراء بإرساله إشارة خاطئة إلى أسر الضحايا ومحبيهم. كذلك فشل المجلس في تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي طالب بمحاسبة المسؤولين وطلب إلى جميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا مع الجهود الرامية إلى تحديد المساءلة. وبدلا من نقل رسالة تنم عن دعم العدالة والمساءلة، فإننا نبعث برسالة خطيرة تتعلق بالإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي هذه الجريمة النكراء، فضلا عن تعريض سلامة الطيران المدني للخطر فوق مناطق الصراع في المستقبل.

أود أن أشدد على أن ماليزيا لن يردعها حدث اليوم المؤسف. وسوف نظل ثابتين في عزمنا على تحقيق مساءلة الجناة وضمان العدالة لجميع الضحايا الأبرياء الذي كانوا على متن الطائرة المشؤومة. أود أن أتقدم بخالص الشكر لجميع البلدان التي أيدت ماليزيا وللمشاركين في فريق التحقيق المشترك في سعينا إلى إنشاء محكمة جنائية دولية معنية بالرحلة الجوية MH-17.

إننا إذ نمضي قدما، سنواصل جهودنا في مجال التوعية والمشاورات مع البلدان المعنية لمعالجة أي شواغل ربما تكون لديها سعيا إلى تحقيق العدالة والمساءلة بالنسبة للرحلة الجوية

MH-17. كذلك ستنظر ماليزيا في الخيارات المعقولة وآليات المقاضاة في ضوء انتكاسة اليوم. أما بالنسبة لأعضاء المجلس فإني أطمئنهم بأننا لن نتخلى أبدا عن مطلبنا. فيتعين علينا أن نفعل شيئا؛ فالتقاعس ليس خيارا، ويجب علينا الآن أن نمضي قدما بشعور متجدد بالقصد لنكفل بأن يكون بوسعنا الإصرار على العدالة. إنه لواجب علينا تجاه أسر ومحبي الضحايا أن نواصل سعينا تحقيقا العدالة والمساءلة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نبدأ بالإعراب مرة أخرى عن تعازينا لأسر المتوفين، وكذلك إلى حكومات البلدان التي كان لها رعايا على متن الرحلة الجوية التي تحطمت في أوكرانيا في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. وما انفكت روسيا تؤيد الإسراع في تحديد الأسباب التي أدت إلى تحطم الطائرة التابعة للخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 ومقاضاة المسؤولين عن المأساة. وعلاوة على ذلك، ساهمنا مرارا وتكرارا في تحقيق هذه الأهداف من خلال أعمال ملموسة.

لقد فعل الوفد الروسي كل ما في وسعه لضمان اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) في أسرع وقت ممكن. أثناء الصياغة، أصر الوفد الروسي على إدراج أحكام تتعلق بضرورة اتباع نهج شامل من خلال إجراء تحقيق دولي مستقل في إطار المبادئ التوجيهية للطيران المدني الدولي، على أن تقوم منظمة الطيران المدني الدولي بدور رائد في ذلك. وعلاوة على ذلك، كنا منفتحين على الاعتماد الفوري لمشروع قرار آخر من شأنه أن يمكِّن وفي وقت مبكر فريق التحقيق المشترك إلى الوصول إلى موقع الحطام. ومع ذلك، آثرت الدول المعنية العمل خارج المجلس على أساس اتفاقات ثنائية مع أوكرانيا استغرق وضعها المزيد من الوقت.

في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، أصررنا على إدراج أحكام تتعلق بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية في المنطقة المتاخمة مباشرة إلى موقع الحطام. إن الاتحاد الروسي هو الذي أثار في مجلس الأمن مسألة انتهاك كييف لهذا الحكم في آب/أغسطس عندما أعلنت السلطات الأوكرانية من جانب واحد أنها لن تتقيد باتفاق وقف إطلاق النار، ونتيجة ذلك اضُطر فريق التحقيق المشترك إلى تعليق عمله لفترة طويلة من الزمن.

في إطار التحقيق التقني، عملا بالمرفق ١٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي، نقل الخبراء الروس إلى الجانب الهولندي جميع المعلومات المطلوبة منا، بما في ذلك البيانات الواردة من محطة رادار منطقة روستوف لنظم مراقبة الحركة الجوية. الجوية. بعد بضعة أيام من تحطم الطائرة الروسي، قدمت وزارة الدفاع إحاطة إعلامية أعلنت فيها عن جميع بيانات السواتل الروسية التي أرسلت أيضا إلى الجانب الهولندي. وقد أرسل الخبراء في الشركة الروسية المصنعة الماز – أنتي إلى هولندا التحليل والحسابات المتعلقة في صيغة واحدة للكارثة، أي أن الطائرة أُسقطت بقذيفةسطح – جو من طراز Buk. وتحقيقا لتلك الغاية، رُفع طابع السرية عن البيانات المتعلقة بالخصائص التقنية لهذه القذائف. من الجدير بالذكر أن روسيا البلد الوحيد الذي يتيح للعامة هذه البيانات.

للأسف، وبعد مرور سنة على اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، لا تزال توجد قضايا هامة بشأن الكيفية التي يمكن بها إجراء التحقيق. ولم تقدم للخبراء الروس نفس الوسائل للوصول إلى الجوانب العديدة للتحقيق التقني. فهم يقومون بذلك من جانب واحد بتوفير البيانات والحسابات، ولكنهم يظلون على غير علم بما يحدث للمعلومات بعد ذلك. عرضنا مرارا توفير خبراء مؤهلين ومعدات للقيام بعمل معقد، على سبيل المثال، عرضنا تحليل المعادن، الأمر الذي كان من شأنه أن يمكننا عن طريق اختبار قطعة من الحطام من تحديد نوع القذيفة التي أسقطت الطائرة. كل ذلك لا يزال من دون إجابة.

أما فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية، فيقوم بها أعضاء فريق التحقيق المشترك بطريقة سرية. وأُبلغ عن أن البلدان الخمسة توصلت إلى اتفاق بألا تفصح عن المعلومات. وفي ضوء هذه الحالة، ما هي الأسباب التي تكفل حياد هذا التحقيق؟ هل يمكن للتحقيق الصمود أمام دعاية عدوانية تبثها وسائط الإعلام؟ هل يمكن له أن يتحمل ضغوط حملة سياسية واضحة عندما يجري الإعلان سلفا عن أسباب الكارثة والمسؤولين عنها؟ وعلاوة على ذلك، يقوم بإعداد هذه البيانات عدد من قادة الدول التي يتألف منها فريق التحقيق المشترك.

إن الاتحاد الروسي البلد الوحيد الذي يشير إلى أن القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) ينص على إجراء تحقيق شامل في الأمر بمساعدة الأمم المتحدة. عرضنا النظر في إنشاء وظيفة لممثل خاص للأمين العام، الأمر الذي كان من شأنه أن يساعد في ضمان إجراء تحقيق ذي طابع دولي حقا وشفاف. ومع ذلك، لم يُقبل اقتراحنا. ومما لم يتم إنجازه أيضا تضمين تعليمات في ذلك القرار إلى الأمين العام لكي يقدم إلى مجلس الأمن مجموعة شاملة من الخيارات المتاحة لتيسير مساعدة الأمم المتحدة في التحقيق.

ما الذي حصلنا عليه بدلا من ذلك؟ ما حصلنا عليه كان موجزا أُعد خارج نطاق مجلس الأمن، من دون النظر بتعمق في الخيارات المتاحة لإجراء التحقيق الجنائي، أي مشروع قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وموقفنا أن هذا الأمر سابق لأوانه، وغير محدد تحديدا جيدا، ويعتبر خطوة غير مبررة قانونا ولم يُلتفت إليها. لقد توصلنا إلى مشروع قرار بديل يهدف إلى ضمان تسخير إمكانات القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالكامل وضمان إجراء تحقيق دولي مستقل ونزيه وشامل. بعد بلوغ ذلك الهدف، يمكننا النظر في مسألة الآليات القانونية لتقديم الجناة إلى العدالة. نود أن نشدد على أن مشروع الوثيقة لا يزال مطروحا على الطاولة. ونعتقد أن الاقتراحات والأفكار لا تزال هامة.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا بأننا لا نؤيد فكرة إنشاء محكمة بموجب الفصل السابع من الميثاق. فلا توجد أسباب تحمل على ذلك، بالنظر إلى أن قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤) يصنف مأساة بوينغ تهديدا للسلم والأمن الدوليين. يتعذر على المرء تفسير أمر هذا الحدث الذي لم يكن قبل عام يمثّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأصبح الآن فجأة يمثل ذلك التهديد. من حيث المبدأ، فإن المسائل المتصلة بتنظيم التحقيق الجنائي لا تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن.

لقد تم منح استثناءات معروفة جيدا بسبب الحاجة إلى تحديد هوية المذنبين بارتكاب جرائم يعتبرها المجتمع الدولي ذات طابع جسيم للغاية. غير أن التجربة مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يمكن أن تعتبر إيجابية، بالنظر إلى أن هاتين المحكمتين كانتا مُكْلفَتين جدا، واستغرقتا وقتا طويلا في اضطلاعهما بعملهما، إذ أُخضعت المحكمتان إلى ضغط سياسي، وما إلى ذلك. من حيث المبدأ لا توجد سابقة لدى المجلس بأن طلب من المحاكم الدولية محاكمة المسؤولين عن كوارث النقل.

وهذا شيء حدث أيضا في روسيا، بالطبع. في عام ٢٠٠١، أُسقطت طائرة تابعة للخطوط الجوية السيبيرية جراء إطلاق قذائف أوكرانية مضادة للطائرات عليها فوق البحر الأسود. هناك أيضا حادث أيضا يتعلق برحلة جوية إيرانية أُسقطت فوق مضيق هرمز في عام ١٩٨٨ جراء قذيفة أطلقتها مدمرة الأمريكية. أجريت تحقيقات وطنية في ذلك الوقت في أوكرانيا وفي الولايات المتحدة، ولكن من دون تحديد هوية مرتكب الجريمة. بيد أن القرار ٦١٦ (١٩٩٨) الذي اتخذ في أعقاب الإسقاط المهلك للطائرة الإيرانية، لم يعتبر أن الحادث كان يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

هنا مثال آخر. في عام ٢٠١٠، اقترحت روسيا مبادرة بإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة القراصنة. كان حافزنا

على ذلك الاقتراح الزيادة غير المسبوقة في عدد هجمات القراصنة قبالة سواحل الصومال. لم تكن قائمة في ذلك الوقت أي آليات فعالة لمقاضاة القراصنة؛ ومن يتم اعتقاله منهم في البحر كثيرا ما يُطلق سراحه. إن فكرة إنشاء محكمة دولية خاصة بالقراصنة لم تحظَ بتأييد في مجلس الأمن، رغم أنه واضح تماما أن الحالة تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

بعد ذلك برزت حجج فيما يتعلق بعدم الكفاءة والبطء وثقل هذه الآليات بوصفها حججا رئيسية، ولا سيما من جانب الذين يؤيدون حاليا مشروع القرار الخاص بحادث طائرة البوينغ. لذلك، يجب أن نلاحظ أن مشروع القرار (S/٢٠١٥/٥٦٢) الذي طُرح للتصويت اليوم يفتقر إلى أي أساس قانوني أو سابقة قانونية. وقد أوضحنا هذا مرارا إلى زملائنا، وناشدناهم النظر في بدائل أخرى. غير أن من صاغوا مشروع القرار رفضوا العمل على أساس روح التعاون، ومن ثم طرحوه للتصويت، مع علمهم بأنه لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية. في رأينا أن هذا يدل على أن الأهداف السياسية أهم بالنسبة لهم من الأهداف العملية. وهذا أمر مؤسف.

في الختام، أود أن أشدد على أن روسيا مستعدة للتعاون في إجراء تحقيق كامل ومستقل ومحايد في أسباب وظروف تحطم الطائرة الماليزية، استنادا إلى أحكام القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، لتحديد هوية الفاعلين ومعاقبتهم. إن الموقف الذي اتخذناه اليوم لا علاقة له بالتشجيع على الإفلات من العقاب.

السيدة باور (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جميع الوزراء الذين جاءوا إلى نيويورك لحضور هذه الجلسة الهامة.

كانت شوبا جايا وزوجها بول غووز عائدين إلى بلدهما من هولندا، حيث أهما سافرا بابنتهما البالغة من العمر سنة واحدة، واسمها كايلا، للقاء والدي بول للمرة الأولى. وكان نيك نوريس عائدا مع أحفاده الثلاثة وهم، مو الذي يبلغ من العمر ١٢ عاما، وإيفي ١٠ أعوام، وأوتيس ٨ أعوام، إلى بيرث من إجازة عائلية، لكي يتمكن الوالدان من أخذ إجارة لبضعة أيام. وكان تامبي جي وإيريزا غزالي عائدين إلى ماليزيا بعد أكثر من عامين من العيش في الخارج. ومعهما أبناؤهما، محمد عفيف، البالغ من العمر ١٩ عاما، ومحمد أفضال، ١٧ عاما، ومحمد أفروز، ١٣ عاما، وابنتهما، مارشا أزمينا البالغة من العمر ١٥ عاما. لقد كانت كل تلك الأسر على متن رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، ولقيت جميعا حتفها على متنها.

وكان من بين ٢٩٨ راكبا، طلاب ومدرسون، وبائعو زهور ومضيفات ورجال أعمال وأصحاب مطاعم، ومهندس طيران وبائع في متجر. وكان ما يناهز ٨٠ راكبا من الأطفال، وخسارتهم هي خسارة فادحة.

تحس بالخسارة أجيال من طلاب الأخت فيلومين تيرنان البالغة من العمر ٧٢ عاما، التي هي عضو في جمعية القلب المقدس، وهي جمعية دينية كرست نفسها أساسا للنهوض بتعليم البنات. والأخت فيل، كما عرفها طلابها، كانت عائدة إلى منزلها بعد زيارة الكنيسة التي دفن فيها مؤسس الجمعية الدينية في فرنسا. ويحس بالخسارة، الأشخاص الذين لم يلتقوا الضحايا لكن حياتهم تأثرت، وفي بعض الأحيان تغيرت بشكل دائم جراء ما قاموا به. وأنا أتكلم عن ضحايا مثل يوب لانج وشريكته، جاكلين فان تونغرن، اللذين كانا من بين الركاب المسافرين لحضور المؤتمر الدولي العشرين للإيدز. وكان يوب باحثا معروفا ساعد على جعل العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة أرخص تكلفة لأشخاص لا يمكنهم لولا ذلك تحمل تكلفتها. وعملت جاكلين في إحدى المنظمات غير الحكومية التي تشجع إيجاد حلول صحية للمجتمعات الفقيرة. إنني أتحدث عن ضحايا مثل فيليم فتيفين، الذي لم يكن باحثا يحظى ببالغ الاحترام في مجال القانون والنظرية السياسية فحسب بل وكان موظفا عموميا متفانيا، حيث أنه عمل منذ ما يقرب من عقد من الزمن كعضو في مجلس الشيوخ الهولندي.

ولكن فقدان ٢٩٨ فردا، هو بالطبع أشد وقعا على أسرهم. لقد كانت دورا شهيلا قاسم رئيسة للمضيفات وأما وحيدة. وقد عملت بجد لضمان أن تتوفر لابنتها ديانا البالغة من العمر ١٦ عاما، كل الفرص. قالت ديانا ''لم تكن أمي فحسب بل كانت أمي وأبي وأفضل صديقاتي''. ''لا أعرف كيف سأعيش من دونها.'' وكان ابن سيلين وروب فردريكز، برايس فردريكز، البالغ من العمر ٢٣ عاما، على متن الطائرة مع صديقته، ديزي أوهلر، البالغة من العمر ٢٠ عاما. وقد عاش الزوجان الشابان مع والدي برايس. ومنذ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، ترك والدا برايس الغرفة كما تركها برايس وديزي تماما، بسرير غير مرتب، وملابس متناثرة على الأرض. ولم تكن سيلين قادرة على لمسها. كما قالت، لا يزال المكان يذكرني بشدة ببرايس وديزي.

كان يمكن أن يحدث ذلك لأي أسرة من أسرنا. وكان يمكن أن يكون أبناؤنا أو بناتنا أو أمهاتنا أو آباؤنا أو أجدادنا أو عماتنا أو أعمامنا، على متن تلك الرحلة. وكذلك مدرسونا وزملاؤنا وجيراننا، وأفضل أصدقائنا. وينتمي الركاب في تلك الرحلة إلى ١٨ دولة، بما في ذلك بلدي، ولكن كان يمكن أن يكونوا منتمين لأي بلد من بلداننا. وبذلك، تشكل أسر ٢٩٨ راكبا والمجتمعات المحلية والدول التي ينتمون اليها جميعا أسرنا.

تعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن الذين نفذوا هذه الجريمة الشنيعة لا يمكن أن يظلوا مجهولي الهوية وبدون عقاب. وعندما قدمت هولندا وماليزيا وأستراليا وبلجيكا وأوكرانيا مشروع القرار S/2015/562، فإننا قد أيدنا جهودها. وبطبيعة الحال، فإن العدالة في حد ذاتها لن تملأ الفراغ العميق الناجم عن فقدان ضحايا طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH-17. لكن الجهود الهادفة للحرمان من العدالة تزيد فحسب من آلام أسر الضحايا التي عانت بالفعل أكثر مما يمكن أن يتحمله أي واحد منا. حدث هذا عندما منع الانفصاليون الذين يحظون بدعم الاتحاد الروسي، المحققين من الوصول الكامل وفي الوقت المناسب إلى موقع الحادث. وحدث أيضا نتيجة رفض روسيا مجرد التفاوض على مشروع قرار اليوم والنظام الأساسي المتصل بالموضوع،، ومن ثم الحيلولة دون إجراء أي مفاوضات مجدية بشأن تلك النصوص. حدث ذلك نتيجة حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي اليوم.

ومن خلال استخدام الاتحاد الروسي حق النقض ضد مشروع قرار اليوم، فإن الاتحاد الروسي قد حاول بذلك، حرمان ٢٩٨ ضحية كانت على متن تلك الطائرة، وحرمان أسرها من فرصة محاسبة أولئك المسؤولين. لقد تجاهل بقسوة الغضب العام في الدول المكلومة، ونداءات الأسر المتضررة. إنه لأمر مأساوي أن يستخدم الاتحاد الروسي الحق المخول له لتعزيز السلم والأمن الدوليين، لأغراض الإضرار بالسلم والأمن الدوليين.

ولكن فلنكن واضحين، إن حق النقض الذي استخدم اليوم، لن يحرم الضحايا وأسرهم من العدالة. لا يمكن ولن يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك الذين أسقطوا طائرة ركاب مدنية تقل ٢٩٨ شخصا. عندما يحرم أولئك الأفراد البالغ عددهم ٢٩٨ شخصا، وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية من العدالة، فإن جميع أسرنا ومجتمعاتنا المحلية ودولنا تكون بذلك قد حرمت منها. وبينما نشعر بالغضب وخيبة الأمل الكبيرة جراء نتيجة هذا التصويت، فإننا نقول اليوم لتلك الأسر إن حق النقض لن يقف عائقا أمام التحقيق في هذه الجريمة البشعة ومحاكمة المسؤولين عن ارتكابها، ولن يضعف أي حق نقض التزامنا الذي لا يتزعزع بضمان تحقيق العدالة التي تستحقها تلك الأسر.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بكم سيدي الرئيس، والوزير ليو تيونغ لاي من ماليزيا، والوزيرة بيشوب من أستراليا، والوزير كلمكين من أوكرانيا،

والوزير كوندرز من هولندا في مجلس الأمن. حضورهم هنا هو شهادة على التزام حكوماتهم بطلب المساءلة والعدالة فيما يخص إسقاط طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها رقم MH-17 قرب توروز، في مقاطعة دونيتسك، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

إننا نعبر عن أعمق تعازينا إلى أسر الضحايا في هولندا وماليزيا وأستراليا وإندونيسيا والمملكة المتحدة وألمانيا وبلجيكا والفلبين ونيوزيلندا وكندا. يمكن للكلمات تهدئة الأسر المكلومة، لكن الجريمة البشعة التي ارتكبت تستدعي ردا من مجلس الأمن. وتقتضي من جميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا لإرساء المساءلة، وهو ما طالب به بشكل محدد القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي اتخذه المجلس بالإجماع.

لقد حرم حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي اليوم أسر الضحايا من وسيلة لتقديم الجناة إلى العدالة. تصرفات الاتحاد الروسي مقلقة للغاية، ولكنها لا تثير الدهشة. حيث تصرف الاتحاد الروسي منذ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، مع التحقيقات المستقلة في حادث طائرة الرحلة MH-17، كما لو كان لديه شيئ يخفيه، وكما لو كان هناك أحد يجب تضليله، وإخراجه عن المسار الصحيح عن طريق التضليل الإعلامي. واليوم ليس استثناء. لكن الواقع المرير على الأرض، يناقض الرواية الروسية.

إن الجماعات المسلحة غير المشروعة التي يدعمها الاتحاد الروسي، وتسيطر على موقع الحادث، قد عبثت بالأدلة لأيام وأسابيع ومنعت وقيدت وصول الخبراء والمراقبين الدوليين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولم يتمكن المحققون الدوليون، من التعرف على رفات الضحايا وجمع الأدلة سوى بعد ممارسة ضغوط دولية هائلة بموجب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). إن عملهم حيوي، وندعو جميع الدول المعنية إلى التعاون.

ويضم فريق التحقيق الدولي المستقل بقيادة هولندا، خبراء من الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وإيطاليا وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ويحظى بالثقة الكاملة للبلدان المعنية والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي والأمم المتحدة. ولدينا كل الثقة في التحقيق. لقد تم بطريقة تتفق مع إجراءات منظمة الطيران المدني الدولي ومعاييرها واتفاقية شيكاغو. ونشكر بلدان فريق التحقيق المشترك على تواصلها المستمر، واستمرارها في إطلاع المجلس على المستجدات.

وليتوانيا من مقدمي مشروع القرار الذي طرحته ماليزيا اليوم (S/2015/562). وجنباً إلى جنب مع الأغلبية من أعضاء المجلس، فإننا نوجه اليوم رسالة واضحة بأن أعمال العنف ضد المدنيين لن تمر دون عقاب. وإسقاط الطائرة في رحلتها MH-17 يرقى إلى مستوى تهديد للسلم والأمن الدوليين وكان عملاً مدبراً. والمساءلة ليست مفهوماً نظرياً على الورق. وتشكيل محكمة دولية يساندها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كان السبيل الأمثل لضمان حياد العملية القضائية وشفافيتها. وسندعم المزيد من الجهود لتحقيق المساءلة، سواء بتعاون روسيا أو بدونه.

إن تدفق الأسلحة والمرتزقة والقوات الروسية بلا عوائق إلى أراض خاضعة لسيادة أوكرانيا قد أوجد الظروف التي أدت إلى وقوع تلك المأساة. وقبل أسابيع من إسقاط الطائرة الماليزية، زعم الانفصاليون أنهم حصلوا على نظام صاروخي من طراز إس إيه - ١١ باك واستخدموه في إسقاط طائرة شحن من طراز أنتونوف إيه إن - ٢٦ على ارتفاع شاهق. والأسلحة من هذا القبيل لا يمكن أن تشترى من أحد أسواق وسط مدينة لوهانسك. ولا يمكن لعامل منجم في دونيتسك تشغيلها.

والنزاع الذي يدير دفته أجانب في شرق أوكرانيا مستمر دون هوادة، على الرغم من نفي موسكو المتكرر للتدخل، كما كان الحال أيضاً مع احتلال شبه جزيرة القرم. ووقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥ كان القصد

منه تمكين القوات الروسية – الانفصالية المجمعة في دونباس من إعادة تجميع صفوفها. ومؤخراً، احتشد ٠٠٠ ٥٢ من القوات الروسية على الحدود الأوكرانية. ومنذ الخريف الماضي، وعند معبرين فقط على الحدود الروسية – الأوكرانية، أحصت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ٠٠٠ ٢٠ رجل بزيهم العسكري وهم يعبرون جيئة وذهاباً. ويشكل هؤلاء فرقتين دون طلب تأشيرة دخول واحدة. فماذا كان يمكن لمنظمة الأمن والتعاون أن تسجل لو أن روسيا قد امتثلت لاتفاقات مينسك وسمحت لها برصد المساحات الشاسعة في دونباس، بما في ذلك الحدود الأوكرانية – الروسية الممتدة لمسافة ٤٠٠ كيلومتر؟

والعلامات المنذرة بالسوء لا تنتهي عند هذا الحد. فقد رصدت منظمة الأمن والتعاون تجمعات كبيرة من الأسلحة الثقيلة في مناطق يسيطر عليها متشددون. بما في ذلك مركزاً للسكك الحديدية في كومسومولسك. وقبل أسابيع قليلة فحسب، قال أليكسي ماركوف، من لواء الشبح في جمهورية لوهانسك الشعبية التي نصبت نفسها إن مقاتليه كانوا حريصين على شن هجوم الصيف، ولكن كانوا يريدون أسلحة من موسكو لأن ما لديهم قليل للغاية، ويعانون نقصاً في الإمدادات ويحتاجون إلى مزيد من القوات والمدفعية ومركبات القتال. وكان من المفترض أن يجري إطلاق سراح جميع الرهائن والمحتجزين بصورة غير قانونية. ومن الواضح أن روسيا وجدت ذرائع أخرى لتجاهل أحكام القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وتواجه نادية سافتشينكو وغيرها من الأوكرانيين المحتجزين بشكل غير قانوني في السجون الروسية، محاكمات صورية.

يجب أن تتوقف تلك المأساة والمعاناة الإنسانية في أوكرانيا. واتفاقات مينسك يجب أن تنفذ بحسن نية. وينبغي لفريق الاتصال الثلاثي ومنظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة أن يؤدوا أدواراً حاسمة. وعلى روسيا والمتشددين التابعين لها أن يكفوا عن مجرد التشدق بالكلمات عن تلك الاتفاقات.

وأوكرانيا تنفذ اتفاقات مينسك في ظل ظروف صعبة للغاية. وقد شرعت في الإصلاح الدستوري. وبذلت جهوداً حقيقية لتنفيذ إصلاحات مؤلمة، ومحاربة الفساد والتحرر من قيود الماضي. ويجب أن تكون أوكرانيا حرة في متابعة مسيرة الإصلاحات التي اختارها شعبها. الأوكرانيون يريدون السلام.

إن واجبنا المقدس اليوم هو عدم الانحياز إلى جانب دون الآخر ولكن ضمان تحقيق العدالة. والمجلس قد فشل في تلك المهمة. وحق النقض الذي استخدم اليوم محاولة يائسة لتأجيل المساءلة، إلا أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لن تنتهي هنا، وسيخضع المسؤولون للمساءلة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية). أود أولاً أن أرحب بكل الوزراء الحاضرين في القاعة اليوم.

قبل سنة و ١٢ يوماً، على وجه التحديد، شهدنا رعب إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH-17 في محافظة دونيتسك في أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل ٢٩٨ من الأشخاص الأبرياء، منهم ٨٥ طفلاً. وتشاد تود أن تؤكد مجدداً إدانتها الشديدة لذلك الهجوم الفظيع على طائرة مدنية وتعرب عن عميق تعاطفها وتعازيها للأسر المنكوبة وحكومات البلدان التي جاء منها الضحايا. ونشاطر ذوي الضحايا أحزانهم الشديدة لفقد أحبائهم، ونتفهم نفاذ صبرهم المبرر لمعرفة الحقيقة والمطالبة بمساءلة من المسؤولين عن تلك الكارثة.

وينبغي أن نذكر أن القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي اتخذ فور وقوع الحادث في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، ينص على وجوب مساءلة المسؤولين عن ذلك، وعلى جميع الدول أن تتعاون مع الجهود الرامية إلى تحديد المسؤولية تعاوناً كاملاً. ووفقا للتقرير الأولي عن الحادث الذي نشره مجلس السلامة الهولندي في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فقد تحطمت الطائرة في الجو نتيجة ”الضرر الهيكلي الناجم عن عدد كبير من الأجسام ذات الطاقة العالية التي اخترقت جسم الطائرة من الخارج“. ومع ذلك، لم يتم تحديد أصل تلك الأجسام.

وما فتئت تشاد تدعم كل جهد يبذله المجتمع الدولي بغية المطالبة بالمساءلة وتحديد المسؤولية عن تدمير الطائرة. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الوفد الماليزي لتقديمه اليوم مشروع القرار S/2015/562، بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية. ولأسباب عدة، فقد أيدنا منذ البداية فكرة إنشاء تلك المحكمة، بهدف تقديم مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة إلى العدالة.

وأول تلك الأسباب الاستجابة للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع بعد الحادث ويطالب بتقديم مدمري الطائرة الماليزية إلى العدالة. والسبب الثاني تكريم ذكرى ضحايا تلك المأساة والتأكيد على تضامننا الكامل مع ذويهم، الذين نفد صبرهم المشروع – شأنهم في ذلك شأن العديد من الوفود التي جاءت لتمثيلهم هنا اليوم – بحثاً عن الحقيقة والعدالة التي تجمعنا. والسبب الثالث ضمان إجراء تحقيق ذي مصداقية ومستقل وحيادي يهدف إلى تحقيق العدالة دون أي ضغط أو تلاعب، وتشجيع التعاون بين كل الدول تحقيقاً لتلك الغاية. رابعاً وأخيراً، توجيه رسالة ردع قوية لكل الضالعين في مناطق النزاعات الأخرى الذين قد يحاولون الاعتداء على أمن وسلامة الطيران المدني الدولي.

لكل تلك الأسباب، صوتت تشاد لصالح مشروع القرار الذي قدمه الوفد الماليزي، ولكن لم يعتمد، للأسف، بسبب اعتراض بعض الأعضاء الدائمين في المجلس، وهي حقيقة نأسف لها بشدة. وبالرغم من رفض مشروع القرار، مازلنا ملتزمين بدعم كل جهد يرمي إلى تلبية مطالب العدالة ونشجع البلدان المعنية وأعضاء المجلس على بذل كل جهد ممكن للاستجابة للتطلعات المشروعة لذوي الضحايا الذين فقدوا إحبائهم.

السيد غونزاليس دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): صوتت إسبانيا اليوم لصالح مشروع القرار S/2015/562، المقدم من ماليزيا، ونأسف لأنه لم يتسنى اعتماده. ووفدي يرى أن مشروع القرار كان يشكل متابعة مناسبة للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع قبل عام مضى.

ومن الأهمية التشديد على أن القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) لا يزال سارياً حتى اليوم. ومن المهم أيضا أن نحافظ على الوحدة التي أبداها المجلس آنذاك.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر إدانة إسبانيا لإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في الرحلة MH-17 راكباً في تموز/يوليه الماضي، كما نعرب عن أسفنا للمصير الذي آل إليه ركابها من المدنيين البالغ عددهم ٢٩٨ راكباً إلى جانب أفراد الطاقم، الذين أود تخليد ذكراهم مرة أخرى اليوم.

وقد دعا بلدي مراراً وتكراراً إلى مساءلة المسؤولين عن ذلك العمل الذي تعجز الكلمات عن وصفه. وليس من المقبول أن تلجأ أطراف النزاع إلى الهجمات العنيفة العشوائية ضد الطيران المدني. ولا يمكن لمجلس الأمن ألا يبدي حراكاً في مواجهة ذلك النوع من العمل. على العكس من ذلك، يجب أن يضمن إخضاع المسؤولين عنه للمساءلة، على النحو المبين في قراره ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وأود أن أؤكد مجدداً دعم إسبانيا الراسخ للتحقيق الفني في الأحداث الذي يجريه مجلس السلامة الهولندي وفقاً لمبادئ المنظمة الدولية للطيران المدني، فضلاً عن التحقيق الجنائي الذي يقوم به فريق التحقيق المشترك. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير والشكر للدور الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمة الدولية للطيران المدني، بطريقة حازمة ومستقلة، دعماً للتحقيق الفني.

وكما ذكرنا آنفاً، ترى إسبانيا أن إنشاء محكمة جنائية دولية مخصصة، على النحو المبين تفصيلاً في مشروع القرار الماليزي، سيكون خطوة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من

العقاب والسعي إلى تحقيق العدالة للضحايا. ومن المهم أن نواصل العمل لتحقيق ذلك الهدف، وتوجيه رسالة مفادها أن تلك الأعمال الفظيعة غير مقبولة. وعلى عاتقنا تقع مسؤولية الإسهام من خلال أعمالنا في منع وقوع المزيد من تلك الأعمال، خصوصاً وأن المزيد من الجهات الفاعلة غير التابعة للدول باتت قادرة على القيام بذلك اليوم. وبهذه الطريقة سوف نسهم في تعزيز سلامة الطيران الدولي، وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين، في نهاية المطاف.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): قبل عام مضى، تحطمت طائرة الخطوط الجوية الماليزية أثناء الرحلة MH-17 في شرق أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل جميع الركاب الـ ٢٩٨ الذين كانوا على متنها. والصين تشعر بحزن عميق لتلك المأساة، وتود أن تعرب مرة أخرى عن تعاطفها مع أسر الضحايا المكلومة ومع البلدان المعنية. ووفقا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، نؤيد إجراء تحقيق دولي موضوعي ونزيه ومستقل في الحادث وتقديم الجناة إلى العدالة.

يجب أن يكون التركيز في الوقت الراهن على استجلاء الحقيقة وراء الحادث، والسعي لتحقيق العدالة للضحايا. والصين تتفهم مشاعر مقدمي مشروع القرار، وخاصة تلك الأسر المكلومة لضحايا رحلة الطائرة MH-17، فضلاً عن رغبتهم الملحة في أن يعاقب الجناة.

والصين قد شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار، وظلت تدعو أعضاء المجلس إلى البقاء متحدين والالتقاء في منتصف الطريق وتفهم شواغل الآخر وتجنب المواجهة السياسية. ولو كان مجلس الأمن قد حقق توافقاً في الآراء بشأن الخطوة التالية التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بذلك الحادث، كان يمكن أن يوجه إشارة إيجابية مفادها أن المجتمع الدولي يعتنق موقفاً مشتركاً إزاء تلك المسألة. وكان يمكن أن يساعد أيضا على تحديد حقيقة الحادث في أسرع وقت ممكن.

وفي ظل المخاوف الكبيرة التي لا تزال لدى بعض أعضاء المجلس بشأن مشروع القرار، فإن دفع التصويت قسراً يمكن أن يؤدي إلى الانقسام بين الدول الأعضاء في المجلس. ولن يساعد ذلك على تخفيف أحزان الأسر المكلومة لضحايا تحطم الطائرة في رحلتها MH-17، كما أنه لن يساعد على إثبات الوقائع أو تقديم الجناة إلى العدالة. ولتلك الأسباب، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار.

السيد ديلاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ماليزيا والمشاركين في وضع مشروع القرار، كما أرحب بالوزراء الذين يشرفنا حضورهم اليوم.

إننا نأسف بشدة لهزيمة مشروع القرار بشأن إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن إسقاط الطائرة MH-17. وفرنسا دعمت تلك المبادرة الهامة منذ البداية.

إن إنشاء محكمة مخصصة يشكل جزءاً من مكافحة الإفلات من العقاب، أحد أولويات مجلس الأمن. واليوم، نشهد مرة أخرى التشكيك في أحد مجالات العمل الرئيسية للمجلس، وهو مجال كان يحظى بتوافق الآراء بين الأعضاء حتى الآن. وكانت المبادرة أيضاً جزءاً من تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤، ويطالب بمساءلة المسؤولين عن تلك المأساة عن أفعالهم.

والقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) كان علامة على وحدة المجلس في إدانة ذلك الفعل الشنيع. وكان أيضاً معلماً على استجلاء حقيقة المأساة، وتحديد المسؤولين ومطالب العدالة. وأحكام مشروع القرار لم تسقط بأي حال من الأحوال لمجرد رفض مشروع القرار اليوم. ولا يخطئن أحد، فسوف تستمر المطالبة بمعرفة الحقيقة الكاملة وراء تلك المأساة، ومقاضاة المسؤولين عنها وتحقيق العدالة. وفريق التحقيق المشترك، الذي ترتبط به الأمم المتحدة من خلال المنظمة الدولية للطيران المدني التي

تعترف الأمم المتحدة بنزاهتها، يجب أن يواصل عمله. ونحن مدينون بذلك للضحايا، وذكراهم حية تماماً.

ومن المؤسف للغاية، أنه بعد سنة واحدة من وقوع الكارثة، ولنتذكر أنه قد هلك فيها ٢٩٨ من المدنيين الأبرياء، يعجز المجلس عن الاستجابة للكرب العظيم وهموم شعوب برمتها، كما يتضح من حضور العديد من ممثلي الحكومة من البلدان المعنية هنا اليوم. ولذلك، فإننا نأسف بشدة لاستخدام روسيا لحق النقض.

والتصويت الذي جرى اليوم يمثل فشلاً ذريعاً للمجلس. ويجب أن نعي ذلك، ولكن لا نملك الحق في التوقف عن العمل. نحن مدينون لكل ضحية من ضحايا تلك المأساة. نحن مدينون للبحث عن الحقيقة. ونحن مدينون لقيم الأمم المتحدة التي يجب أن توحدنا. ومن هذا المنطلق، سنُطالب عما قريب بمواصلة عملنا ومتابعة التحقيق الدولي، والذي سيعلن عن النتائج التي توصل إليها قريبا.

السيد ألغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بحضوركم، سيدي، وحضور كل الوزراء الآخرين هنا اليوم. وبعد عام من المأساة، نكرر تعازينا لكل الأسر المنكوبة.

وفدي كان يود أن يرسل المجلس رسالة موحدة لكل أسر ضحايا الحادث المأساوي لتحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17. والقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) كان خطوة كبيرة إلى الأمام في توضيح الحقائق من خلال إنشاء فريق التحقيق المشترك، بالترادف مع التحقيق الذي تجريه المنظمة الدولية للطيران المدني. ولكن ما من شك في أن المساءلة جزء لا يتجزأ من القيم الأساسية التي تسعى من خلالها لكي تأخذ العدالة مجراها ومنع أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب.

وشيلي تعرب عن حرصها على التطبيق الفعال لتلك المبادئ. وكنا دائماً على استعداد لدعم أي جهد يؤدي إلى مستوى أساسي من الاتفاق يكون من شأنه أن يجعل من الممكن استمرار تقصي الحقائق وإنشاء آلية للولاية القضائية من شأنها بلورة القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) واستكماله.

وبالإضافة إلى التفسيرات القانونية المشروعة، فإن من الضروري أن نكفل ممارسة الولاية القضائية بأسرع ما يمكن، بغرض الاستجابة لخطورة الأحداث الجارية وبسبب الحاجة التي لا ريب فيها إلى توفير سبل الانتصاف لأسر الضحايا. تحقيقا لتلك الغاية، أيدت شيلي مشروع القرار S/2015/562 لأن العدالة والجبر هما اللذان يشكّلان رؤيتنا للعالم وشعورنا المشترك بأهمية العمل الجماعي.

ختاما، أود إنهاء بياني بالإعراب عن الأمل في أن يتمكن المجلس من توجيه الرسالة التي يتوقعها المجتمع الدولي ويأمل فيها – لأن من شأن ذلك أن يعزز شرعيتنا بصرف النظر عن اختلافاتنا المفهومة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وزراء أستراليا وأوكرانيا وماليزيا وهولندا على حضورهم الملحوظ لهذه المناسبة.

يساور المملكة المتحدة شعور عميق بالأسى والإحباط وخيبة الأمل لنقض الاتحاد الروسي مشروع القرار S/2015/562 اليوم. لقد كان مشروع القرار بشأن ضمان العدالة لـ ٢٩٨ شخصا، بمن في ذلك ٨٠ طفلا و ١٠ من الرعايا البريطانيين الذين فقدوا أرواحهم على متن طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. ولا يولي حق النقض الذي مارسته روسيا احتراما للضحايا، بل إنه إهانة لأسرهم. وعبر القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) اتفق مجلس الأمن بالإجماع على ضرورة مساءلة المسؤولين عن ذلك الحادث وطالب جميع الدول بأن تتعاون

تعاونا كاملا مع الجهود الرامية إلى تلك المساءلة. وبممارستها لحق النقض هذا، فإن روسيا لم تف بذلك الطلب.

لقد أتيحت لمجلس الأمن فرصة اليوم لإطلاق عملية من شأنها تحقيق المساءلة والعدالة لأسر جميع أولئك الذين فقدوا أرواحهم في ذلك الحادث. وهناك سوابق واضحة تمكّن المجلس من اتخاذ إجراء كهذا: من قبيل ضمان التأييد الدولي لمحاكمة المسؤولين عن حادث لوكربي، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن إنشاء المحكمة الخاصة للبنان، من بين مؤسسات أخرى. وبعد مرور عام على إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 فإن هذا هو الوقت المناسب للغاية لإنشاء محكمة بغرض إرسال رسالة واضحة لا لبس فيها تفيد بعدم سماح المجلس بالإفلات من العقاب، وأنه تقع على عاتق المجلس مسؤولية واضحة إزاء التصدي لأعمال العنف التي تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعليه، نرفض الادعاء الروسي بأن مشروع القرار هذا كان خطوة غير ضرورية وسابقة لأوانها، وأنه ينبغي أن ينتظر مجلس الأمن إلى حين اكتمال التحقيقات. وفي واقع الأمر، فإن إنشاء محكمة قادرة على الاضطلاع بمهامها ويتوفر لها العدد الكامل من الموظفين يستغرق وقتا طويلا. ولئن بدأنا تلك العملية اليوم، فستكون المحكمة في وضع مثالي يمكّنها من البت في نتائج التحقيقات.

بيد أن التحقيقات ستستمر على الرغم من حق النقض الذي مارسته روسيا. وقد كان المحققون مضرب مثل ممتاز للروح المهنية والنزاهة، فضلا عن العمل في أصعب الظروف. ونرفض أي مزاعم تشير إلى خلاف ذلك. فقد شاركت روسيا في كلا التحقيقين، وشاركت وكالة النقل الاتحادية الروسية بنشاط في التحقيقات الفنية، فضلا عن مساهمتها في توفير المواد اللازمة للتحقيق الجنائي. وإن ما يسبب الضرر أن روسيا قد اختارت إغلاق أفضل الطرق المؤدية إلى إنشاء محكمة لإجراء ذلك التحقيق الجنائي بهدف التوصل إلى نتيجة. وعبر هذه التحقيقات ستتمكن من تقديم المسؤولين عن ذلك الحادث وفقا لما يطالب به القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)ن ولن يحول النقض الذي مورس اليوم دون ذلك. وينبغي ألا يهدأ بال لمرتكبي تلك الجريمة الشنعاء بسبب الإجراءات التي اتخذتها روسيا اليوم. ولا مناص من المساءلة، ومن الضروري أن يتحد المجتمع الدولي الآن لتحقيق ذلك.

وأود أن أختتم بياني بالعودة مرة أخرى إلى الضحايا. فبالنسبة لهم لم تكن رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 سوى رحلة عادية إلى كوالالمبور، سواء كانت رحلة عمل أو عطلة أو مجرد توقف قبل انعقاد أحد المؤتمرات. وعوضا عن ذلك، لقي جميع الـ ٢٩٨ شخصا الذين كانوا على متن الطائرة حتفهم في منطقة نائية عن أوطانهم في شرق أوكرانيا، بعيدا عن أحبائهم. ويستحق هؤلاء وأحباؤهم العدالة. وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها روسيا اليوم، فإننا لن تتخلى عن سعينا إلى تحقيق ذلك الهدف.

السيد راميريث كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): ترفض فنزويلا ذلك العمل المشين الذي أدى إلى إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية المدنية الماليزية MH-17 في منطقة دونيتسك في أوكرانيا حيث لقي ٢٩٨ من أفراد طاقم الطائرة والركاب حتفهم. ونعرب مجددا عن تضامننا مع أسر الضحايا وبلدانهم المتضررة من ذلك الحادث المؤسف الذي وقع في العام الماضي. ونحن مقتنعون – في سياق مكافحة الإفلات من العقاب – بأنه يجب أن تسود العدالة كي تتسنى معاقبة المسؤولين عن هذه المأساة وفقا للقانون.

ومع ذلك، امتنعت فنزويلا عن التصويت على مشروع القرار S/2015/562 نظرا لاحتوائه على عناصر سياسية تسبب الانقسام ومن شأنها أن تؤثر سلبا على التعاون والثقة الضروريين بين الأطراف في التحقيق الجاري بهدف تحديد ما

أدى إلى إسقاط طائرة الرحلة MH-17. ويتعين القيام بذلك لتحديد المسؤولية الجنائية اللازمة لتقديم المسؤولين عن ذلك العمل الشنيع إلى العدالة. ونرى أن الإشارة في مشروع القرار إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتجاوز الإطار السياسي والقانوني الذي حدده القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي وضع هدف تحديد الطريق المؤدي إلى اعتماد التدابير ذات الصلة بشأن هذه المسألة في إطار مجلس الأمن.

إن وصف هذه الحادثة بأنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين سابق لأوانه ويضفي طابعا سياسيا على تناول هذه الحالة التي ما تزال في مرحلة التحقيق الفني – أي أنها ما تزال مسألة جنائية. ونرى بناء على ذلك، أن مجلس الأمن لا يملك الصلاحية التي تخول له إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة.

وفي جميع الأحوال، فإننا لا نود أن يستخدم هذا الحادث المؤسف، علاوة على معاناة الضحايا لأغراض سياسية بوصفهما جزءا من النزاع الذي يلحق الضرر بهذه المنطقة من أوكرانيا. ويدين بلدنا هذا الهجوم على الطيران المدني. فالأعمال هذه غير مقبولة ويجب ألا تمر دون عقاب. ونود في هذه المناسبة أن نذكّر باختطاف طائرة رحلة الطيران التابعة لشركة الطيران الكوبية في عام ١٩٦٦، والذي أسفر عن وفاة ٧٣ من المدنيين الأبرياء. ولا يزال مرتكبو ذلك العمل الشنيع في إفلات من العقاب.

ويجب أن نضع في الاعتبار أنه قد اُتفق عبر القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) على إجراء تحقيق فني في الحادث. واُتفق أيضا على أن يكون ذلك التحقيق مستقلا نزيها ويتسم بالشفافية، وفقا لإجراءات ومعايير منظمة الطيران المدني الدولي. ودعا القرار أيضا إلى التعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية. ولا يزال التحقيق في أسباب الحادث والبحث عن الجناة مستمرين. ونرى أنه تجب مواصلة الجهود الرامية إلى الحصول على الوقائع ومعرفة الحقيقة. وعليه، نرى أنه ينبغي أن نشجع الجهود المعنية بتحقيق تلك الغاية بهدف التوصل إلى الحقائق. ولننأى عن التعصب أو التوصل إلى استنتاجات لا أساس لها من الصحة. ويجب أن نتجنب تسييس هذه المسألة في إطار مجلس الأمن، وأن نواصل التحقيقات التي نأمل أن تؤدي إلى نتائج تمكننا من تحديد أسباب هذا الحادث المؤسف، فضلا عن تحديد المسؤولية عنه – بالتعاون مع هذا الجهاز. وفنزويلا على أهبة الاستعداد للإسهام بجميع السبل المساعدة على فهم هذه الحالة المؤلمة.

السيد جيمولييكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): لقد امتنعت أنغولا عن التصويت على مشروع قرار اليوم S/2015/562 الذي قدمته ماليزيا بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المتصلة بإسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17.

في البداية، أودّ أن أكون واضحاً. إننا ندين بأقوى العبارات إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 فوق دونيتسك بأوكرانيا في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ – وهو الحادث المأساوي الذي أسفر عن وفاة جميع الركاب وأفراد طاقم الطائرة البالغ عددهم ٢٩٨ شخصاً. ونشدد على ضرورة وأهمية محاسبة المسؤولين عن تلك الأفعال من أجل تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم، ولجعل عبرة في أن أعمالاً كهذه تقع تحت طائلة العقوبة، ولحماية الطيران المدني من مثل هذه الأفعال غير المقبولة.

ومع ذلك، فإننا على اقتناع بأن القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) لا يزال الإطار القانوني المنطبق للتعاون الدولي من أجل التوصل إلى تحقيقٍ كاملٍ وصحيح ونهائي وشفاف في الحادثة وفقاً للمبادئ التوجيهية للطيران المدني الدولي. وبما أن التحقيق الجنائي الدولي لم يكتمل بعد، فإننا نرى، في هذه المرحلة، أنه ينبغي للدول الأعضاء المشاركة في عملية مشاورات شاملة. ينص قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤) على أنه يتعين على الأمين العام تحديد

الخيارات الممكنة من أجل تقديم الأمم المتحدة الدعم للتحقيق وتقديم تقرير إلى المجلس عن التطورات ذات الصلة.

ولذلك فنحن مقتنعون بأن إنشاء محكمة جنائية حلّ سابق لأوانه وأن أنسب طريقة للعمل هي انتظار نتائج التحقيق. ونأسف مرة أخرى لأن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى المستوى المطلوب من الحل التوفيقي من أجل توافق الآراء اللازم لنص مقبول لدى جميع الأعضاء.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل عام مضى، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). ويدعو القرار إلى التحقيق في إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 وفقاً للمبادئ التوجيهية للطيران المدني الدولي. والأهم من ذلك أن القرار يدعو إلى المساءلة والشفافية وإنصاف الضحايا. ولتلك الأسباب صوتت نيجيريا مؤيدة لمشروع القرار S/2015/562، الذي نظر المجلس فيه للتو. ولو اعتمد مشروع القرار، لأذن بإنشاء محكمة جنائية دولية للتأكد من المسؤولية عن حادث التحطّم تمهيداً للملاحقة والمحاكمة.

إن إنشاء المحكمة لم يكن ليجلب العدالة للضحايا ويطوي صفحة المأساة بالنسبة لأسرهم فحسب، بل كان ليبعث برسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي لن يسمح بأي عمل يهدد سلامة الطيران المدني الدولي. ونأسف لعدم اعتماد مشروع القرار. وفي الواقع، ذلك يبرز مرة أخرى ضرورة قيام المجلس بتعزيز ممارسة اعتماد موقف موحد بشأن المسائل التي تتطلب أخذ زمام المبادرة في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيدة قعوار (الأردن): أود في البداية أن أرحب بالوزراء المشاركين في هذه الجلسة من كل من ماليزيا ونيوزيلندا وأستراليا وهولندا وأوكرانيا. ونقدر الجهود التي بذلتها وما زالت تبذلها هذه الدول في التحقيق المستقل حول حادثة إسقاط الطائرة في الرحلة MH-17.

بعد مرور سنة كاملة على هذا الحادث، صوّت الأردن مؤيداً مشروع هذاالقرار S/2015/562. وأيّد إنشاء محكمة دولية لمحاسبة الجناة في حادث إسقاط الطائرة الماليزية، إيماناً منه بضرورة محاسبة الجناة الذين تسببوا بمقتل ٢٩٨ شخصاً وتقديمهم للعدالة وفقاً لآلية قانونية مستقلّة تشمل تدابير فعّالة وواضحة لمحاسبتهم.

ولا تكمن أهمية مشروع القرار هذا في محاسبة مرتكبي هذه الحادثة، بل أيضاً لردع أي محاولات للقيام بأعمال من شأنها أن تهدد الطائرات المدنية وأمن وسلامة الطيران المدني بشكل عام. إن استهداف الطيران المدني يعدّ سابقة إن لم يتم استئصالها وردعها فإنها ستشجع على ارتكاب المزيد من هذه الجرائم، وستعزز استهداف المدنيين بشكل متعمّد طالما بقي مرتكبو هذه الحادثة آمنين من العقاب.

وعلى الرغم من عدم صدور القرار المقدّم لمجلس الأمن اليوم، فلا بدّ من مواصلة الجهود للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن التدابير التي سيتم اتخاذها وضمان تنفيذها بما يشمل النظر في الخيارات التي سيقدمها الأمين العام بشأن محاسبة الجناة. ونؤكّد على أهمية تعاون جميع الدول لضمان محاسبة مرتكبي هذا العمل المشين وعدم التسامح معهم من أجل تحقيق العدالة والانتصار لضحايا هذه الحادثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية نيوزيلندا.

اليوم، طُلب من المجلس تذكّر الأحداث المأساوية التي وقعت في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ والتي قتل فيها ٢٩٨ شخصاً، من بينهم مواطن نيوزيلندي وآخر مقيم. قبل عام مضى، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي يدين الهجوم ويدعو إلى مساءلة المسؤولين عنه. وقد سعى مشروع قرار اليوم S/2015/562 إلى إنشاء آلية يمكن من خلالها التماس

المساءلة. وتمثل حقيقة أننا لم نحافظ على الإجماع الذي اتسم به القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) خيبة أمل كبيرة.

وفي ظل الفشل في إيجاد سبيل للمضي قدماً، خذل المجلس أسر الذين قتلوا في رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 وأصدقائهم، وقد خذل نفسه أيضاً. هذه مسألة كان ينبغي للمجلس أن يتمكن من الاتفاق عليها. يشكل عجز مجلس الأمن، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، عن الاتفاق على عملية مساءلة عندما يتم إسقاط طائرة ركاب وقتل ٢٩٨ شخصاً في الواقع إدانة. ولا تبدو المسألة في نظري أمراً يمكن رؤيته من زوايا مختلفة: فإما أن نسلك طريق المساءلة أو طريق الإفلات من العقاب. ويؤسفني جداً أن طريق الإفلات من العقاب كان نتيجة التصويت اليوم.

وبصفتي رئيس المجلس، فقد عملنا بجدية على تعزيز التوصل إلى نتيجة تتوافق الاراء بشأنها. غير أن المواقف بشأن إنشاء محكمة في هذا الوقت لم تكن متوافقة. ومن دواعي أسف بلدي أن هذه النتيجة قد تحققت بواسطة استخدام حق النقض. لقد عارضت نيوزيلندا حق النقض باستمرار منذ عام ١٩٤٥، ونحن نعارض استخدامه اليوم. يتعين علينا ببساطة بوصفنا المجلس إيجاد طرق أفضل للعمل معاً.

فالبلدان التي تكبدت خسائر فادحة، بما في ذلك أستراليا وماليزيا وهولندا، هي أصدقاء مقرّبون منا. وقد دعمت نيوزيلندا وشاركت في تقديم مشروع القرار من أجل محكمة دولية بوصفه جهداً جادّاً يرمي لإرساء المساءلة عن إسقاط الرحلة MH-17. وهذا هو أقل ما نستطيع أن نفعله من أجل تكريم ذكرى الضحايا والتخفيف من حدة الفاجعة التي أصابت أسرهم.

وأختتم بياني بالإعراب عن تعازي حكومتي وبلدي لأسر وأصدقاء ضحايا الرحلة MH-17 وأسفنا الشديد لأن المجلس لم يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاههم اليوم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لمعالي السيد ألبرت كويندرز، وزير خارجية مملكة هولندا.

السيد كويندرز (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقدر فرصة التكلم هنا اليوم باسم هولندا والشعب الهولندي. نتذكر اليوم مأساة الطائرة الماليزية ذات الرحلة MH-17، التي سقطت قبل أكثر من عام بقليل. ونحن نحزن لجميع الرجال والنساء والأطفال البالغ عددهم ٢٩٨ شخصا الذين كانوا على متن الطائرة في تلك الرحلة من أمستردام إلى كوالالمبور. واليوم هو أيضا اليوم الذي يُدعى فيه إلى السعي لتحقيق العدالة.

في ١٧ تموز/يوليه، وأثناء الصلاة التذكارية التي نظمتها أسر الضحايا، رأيت مرة أخرى مدى عمق هذه المأساة التي أصابت الكثير من الناس في هولندا والعديد من الدول الأخرى المحزونة. فقد قُتل جراءها مائة وستة وتسعون مواطنا هولنديا. إنهم أبرياء من رجال ونساء وأطفال عديدين. وخلّفت مزيدا إضافيا من الأسر والأصدقاء في حالة من اليأس وهم يتساءلون لماذا حدث ذلك. لماذا هم؟ إن رغبتهم وتوقهم يتمثلان في تحقيق العدالة: صرخة تطلب المساءلة، وصرخة تطلب من هذا الجهاز الهام أن يتصرف.

وردا على هذا الحادث، اتخذ مجلس الأمن القرار الحاسم ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي يدين إسقاط الطائرة ذات الرحلة MH-17 – مما أدى إلى الخسارة الفادحة في العديد جدا من الأرواح – والذي يهيب بجميع الأطراف المعنية تيسير عملية التعافي وإعادة جثث الضحايا إلى الوطن، ويطالب بأن يكون المسؤولون عنه عرضة للمساءلة. وأوجد القرار الأمل لأولئك الذين فقدوا أحباءهم.

إن بلدي التزم بالقرار. ولقد حددنا نهجا من ثلاث خطوات بالتعاون الوثيق مع البلدان المتضررة الأخرى. ويشمل هذا النهج، أولا، إعادة جثث الضحايا إلى الوطن

وتحديد هويتهم؛ ثانيا، إجراء تحقيق شامل ومستقل في أسباب تحطم الطائرة؛ وثالثا، تحقيق العدالة للضحايا والمسؤولين عن هذا الحادث.

وتقوم هولندا بانتظام وعلى نحو كامل بإبلاغ مجلس الأمن حيال التقدم المحرز في تلك الخطوات الثلاث. أولا، إن جميع الضحايا ما عدا ضحيتان – وكلاهما مواطنان هولنديان – تم تحديدهم وإعادتهم إلى الوطن. ثانيا، التحقيقات التقنية بشأن سبب تحطم الطائرة اكتملت تقريبا، ومن المتوقع للمجلس الهولندي لشؤون السلامة المستقل تماما أن يصدر تقريره النهائي في تشرين الأول/أكتوبر. ثالثا، التحقيقات الجنائية التي يقوم بها فريق التحقيق المشترك المؤلف من أستراليا، وبلجيكا، وماليزيا، وهولندا بلغت مرحلة متقدمة جدا.

وهذا يقودنا إلى مهمتنا الأساسية، ألا وهي جعل المسؤولين مباشرة أو غير مباشرة عن إسقاط الطائرة ذات الرحلة MH-17 عرضة للمساءلة. إن تقديمهم إلى العدالة ليس واجبنا فحسب تجاه ضحايا هذه المأساة؛ فالقرار الهام الذي اتخذه المجلس ٢١٦٦ (٢٠١٤) يطالب بذلك. وفي هذا القرار، اعترف المجلس بسلطته ومسؤوليته إزاء رؤية هذه المسألة تصل إلى خاتمتها المنطقية من خلال السبل التالية: بالتأكيد مجددا على الحظر القانوني الدولي لأعمال العنف التي تشكل خطرا على الطيران المدني الدولي؛ وبدعوة جميع الدول إلى التعاون تعاونا كاملا مع التحقيق الدولي في الحادث؛ وبالمطالبة، كما يدعو إليه القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، بأن يخضع المسؤولون عن هذا الحادث للمساءلة، وبأن تتعاون جميع الدول تعاونا تاما مع الجهود المبذولة لترسيخ المساءلة. وهذا يفرض التزاما دوليا بملاحقة الجناة قضائيا.

واسمحوا لي أن أطرح السؤال التالي. عندما دعا المجلس جميع الدول إلى أن تتصرف على هذا النحو، ألم يفترض المجلس أنه يتحمل المسؤولية أيضا؟ ومع كل ذلك، إنه أعلى مؤسسة سياسية تمثل المجتمع الدولي. وعندما قرر المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي، ألم يتوقع دورا لنفسه في ضمان الامتثال للقرار من جانب الدول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة، لصالح جميع الذين لقوا حتفهم بعد ظهر ذلك اليوم فوق أجواء أوكرانيا؟

لقد قدمت ماليزيا إلى المجلس باسم هولندا، وأستراليا، وبلجيكا، وأوكرانيا، اقتراحا شاملا صيغ بعناية وهو يتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية، يجري إنشاؤها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويتمثل هدفنا في إنشاء آلية في الوقت المناسب تكون غير مسيسة وموضع ثقة، بغية كفالة أن يواجه الجناة العدالة ويخضعوا للمساءلة.

نحن جئنا إلى المجلس مع رغبة في رؤية العدالة تأخذ مجراها بالطريقة الأكثر فعالية ونزاهة وشرعية، مع أكبر فرصة ممكنة للنجاح. وأود أن أشكر أعضاء المجلس الذين دعموا مشروع القرار الماليزي، ونعتقد أن هذه الجريمة البشعة تستحق اهتمام مجلس الأمن، وأفضل آلية مقاضاة ممكنة في متناول أيدينا. وأعرب عن خيبة أملي العميقة لأن روسيا قد استخدمت حق النقض بغية منع المجلس من العمل بنشاط لكفالة تحقيق العدالة. إن مشاعري القلبية هي مع أسر الضحايا التي كان لها الأمل في عزم المجلس على إنشاء هذه المحكمة.

ولقد استمعنا بعناية إلى الحجج وجوانب القلق التي أعربت عنها روسيا. فتناولنا جميع – وأؤكد – جميع أسئلتها وأجبنا عليها. وقلنا بوضوح شديد إن هذا هو السبيل الأفضل للمضي قدما، ولجعل مجلس الأمن نفسه يطلب المساءلة. وعملية المساءلة ماضية حسب الأصول، تمشيا مع المعايير الدولية. ولا معنى على الإطلاق أن يتوقف المجلس عند هذا الحد. وكما قيل، إن المجلس الهولندي لشؤون السلامة انتهى من التحقيق في القضية، وسيقوم بنشر تقريره في تشرين الأول/

أكتوبر. والتحقيق الجنائي يمضي قدما، وينبغي لنا أن نعمل الآن كي نكون جاهزين لمتابعة القضية.

إننا أعددنا من أجل إنشاء آلية محاكمة تتجاوز السياسة. وفكرة إنشاء محكمة الآن ولدت في سبيل كفالة اتخاذ إجراءات مستقلة وغير مسيسة، قبل أن تشير نتائج التحقيقات إلى بعض الجناة المحتملين. وأجد أنه من غير المفهوم أن يقوم عضو في مجلس الأمن بعرقلة العدالة حيال مأساة تركت أثرها على العديد من الناس. فالإفلات من العقاب سوف يرسل إشارة خطيرة جدا ويهدد سلامة الطيران المدني – سلامتنا جميعا، وسلامة أعضاء المجلس.

ونحن، البلدان التي تعمل معا بشأن التحقيق الجنائي، لن نتوقف في مساعينا الرامية إلى كفالة إخضاع المسؤولين عن هذا العمل العنيف للمساءلة. إننا نحظى بدعم العديدين في هذه القاعة، وعديدين إضافيين خارجها. ولن يهدأ بلدي حتى تُعرف جميع الحقائق وتتحقق العدالة. ونحن نتوقع من المجتمع الدولي أن يواصل تعاونه معنا في جهودنا الرامية إلى تقديم الجناة إلى العدالة، وفقا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وسوف تواصل هولندا، وماليزيا، وأستراليا، وبلجيكا، وأوكرانيا العمل معا لإيجاد أفضل طريقة لمقاضاة المسؤولين الجناة. وسنواصل العمل معا لكفالة تحقيق العدالة، ولن نضيع وقتا في السعي إلى تحقيق ذلك.

الرئيس تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تسعة وثلاثون أستراليا كانوا بين ٢٩٨ من الرجال والنساء والأطفال الذين فقدوا أرواحهم بشكل مأساوي عندما أسقطت طائرة الخطوط الجوية الماليزية ذات الرحلة MH-17 فوق شرق أوكرانيا، قبل ما يزيد على ١٢ شهرا بقليل. وكان من بين ضحايانا ستة أطفال، واثنان من الزعماء الدينيين، وطبيبان، وعدد من المعلمين، وكاتب قصصي حائز على جوائز، ومهندس واعد في مجال الطيران. كانوا أحبة لنا وأصبحوا بفعل القدر القاسي ضحايا لعمل وحشي – إسقاط طائرة مدنية تحلق في المجال الجوي التجاري في رحلة روتينية. فالملايين والملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يضعون ثقتهم في أمن الطيران المدني، وبطبيعة الحال في كل لحظة من كل يوم.

إن أولئك الذين قضوا نحبهم على متن الطائرة ذات الرحلة MH-17 كانوا غالين على قلوبنا؛ وكل واحد منهم كان موضع حزن لدى الأسر والأصدقاء. لقد تكلمت إلى الأسر الأسترالية على مدى السنة الماضية، ومرة أخرى مؤخرا خلال الذكرى السنوية لمرور ١٢ شهرا على هذه المأساة في ١٧ تموز/يوليه. إن خسارتهم لا تحصى؛ وحزنهم لا عزاء له. إنهم متلهفون للحصول على أجوبة. والمهم لهم أن يخضع المسؤولون عن وفاة أحبائهم للمساءلة عن أفعالهم.

لقد طالبت أستراليا مع هولندا، وماليزيا، وأوكرانيا، وبلجيكا، بأن ينشئ مجلس الأمن محكمة دولية مستقلة لمحاكمة المسؤولين عن إسقاط الطائرة الماليزية ذات الرحلة MH-17.

وأصدقاء وأسر من كانوا على متن تلك الطائرة المنكوبة يستحقون العدالة. هذا هو مطلب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي اعتمد بالإجماع في ٢١ تموز/يوليه من العام الماضي.

إن مشروع قرارنا والنظام الأساسي للمحكمة الذي صاحبه قد جرت صياغتهما للقيام بترجمة هذا المطلب حول المساءلة المنصوص عليها في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) إلى واقع، لا أكثر ولا أقل. فلقد كان دافعنا ولا يزال توفير العدالة للأسر، وردع أولئك الذين يهددون سلامة الطيران المدني الدولي، لأننا يجب أن نكفل ألاّ يحدث ذلك مرة أخرى. وفي عالم يتزايد عدد الجماعات الإرهابية فيه وغيرها من الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، والعديد منها ذات قدرات عسكرية متطورة، ليس من المتصور أن يبتعد مجلس الأمن الآن عن مساءلة أولئك الذين أسقطوا طائرة تجارية.

وحق النقض لا يؤدي سوى إلى تفاقم هذا العمل الوحشي. وثمة يد واحدة فحسب ارتفعت معارضة، ولكن ينبغي عدم السماح أبدا باستخدام حق نقض من أجل التنكر للعدالة. فالحجج الواهية والاعذار والعقبات المتوقعة من الاتحاد الروسي ينبغي أن تعامَل بازدراء بالغ. وممارسة حق النقض اليوم إهانة لذكرى ٢٩٨ من ضحايا الرحلة MH-17 وأسرهم وأصدقائهم. وأظهرت روسيا استهزاءها تجاه التزامها بالمساءلة المنصوص عليها في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وإذا كانت لدى روسيا الأدلة ذات الصلة بهذه المسألة، فمن المؤكد أن روسيا تريد أن تستمع إليها محكمة مستقلة ومحايدة تماما ينشئها مجلس الأمن وهي عضو فيه، وتتضمن أمينا للسجل ومدعيا عاما وقضاة يعينهم الأمين العام المحايد. وكان من شأن المحكمة أن تعمل وفقا لأعلى المعايير الدولية تحت إشراف مجلس الأمن وروسيا عضو فيه. ولقد قيل إن مطلبنا إلى المجلس بأن يتصرف أمر سابق لأوانه، ولكن إنشاء آلية الادعاء قبل الانتهاء من التحقيق الجنائي يتماشى كليا مع الممارسة التي يتبعها المجلس. والنتائج التي يتوصل إليها التحقيق الجنائي يجب أن يكون بالمستطاع تسليمها إلى سلطة الملاحقة الجنائية التي يمكنها أن تجري تحقيقاتها الخاصة.

والمجلس من خلال اتخاذه القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالإجماع في العام الماضي، طالب بأن يكون المسؤولون الجناة عرضة للمساءلة، وبأن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا مع الجهود المبذولة لترسيخ المساءلة. ولقد بعث القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) برسالة قاطعة مفادها أنه لن يكون هناك أي إفلات من العقاب لأولئك المسؤولين الجناة. أمّا اليوم، فإن أحد الأعضاء منع المجلس من الوفاء بالتزامه تجاه أصدقاء وأسر ضحايا الرحلة MH-17 والمجتمع الدولي. ولربما يعتقد المسؤولون الجناة أن بإمكانهم الآن أن يختبئوا وراء حق النقض من جانب الاتحاد الروسي. وسوف لن يُسمح لهم بالتهرب من العدالة.

وتقدّر أستراليا بالغ التقدير الدعم الذي حظي به مشروع القرار من الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، وكذلك من سائر الأمم المكلومة. وأتوجه بهذا التعهد إلى أسر وأصدقاء الذين كانوا على متن الرحلة MH-17 – بأن أستراليا ستواصل القيام بكل ما في وسعنا لكفالة إخضاع مرتكبي ذلك العمل الوحشي للمساءلة. ولئن وجدنا باب مجلس الأمن مغلقا اليوم، فقد وجدنا أيضا أن الالتزام بالعدالة من جانب المجتمع الدولي هو التزام قوي. ونظرا لهذا الدعم، سوف تعمل أستراليا، إلى جانب سائر أعضاء فريق التحقيق المشترك، من أجل اعتماد آلية ادعاء بديلة بغية كفالة أن تسود الحقيقة وأن يجري تقديم المسؤولين عن هذا العمل الذي يعجز وصفه إلى العدالة. وليتأكد أعضاء المجلس أنه ليس هناك حد لما صممنا عليه في هذا الصدد.

قبل اثني عشر شهرا، مأساة الرحلة MH-17 هزّت العالم. إن روسيا قد استخدمت حق النقض اليوم عملا منها لتسييس سعينا إلى تحقيق العدالة، وينبغي أن تكون بحق موضع إدانة. وفي تحد لحق النقض الذي مورس اليوم، سوف نكفل التنفيذ الكامل للمطلب الوارد في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) المتمثل في تحقيق المساءلة والتعاون من جميع الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية أوكرانيا.

السيد كليمكين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، على رئاستكم الفعالة للمجلس في هذا الشهر. وأود أن أشكر وفد ماليزيا على طلب عقد هذه الجلسة، وجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المكلومة على دعمها القوي لفكرة إنشاء محكمة جنائية دولية ترمي إلى إخضاع المسؤولين عن إسقاط الطائرة الماليزية ذات الرحلة MH-17 للمساءلة.

من الواضح أن هذه الأوقات التاريخية سوف يجري تذكرها دائما، ليس بسبب عدد أصوات حق النقض التي

مارسها الاتحاد الروسي فحسب، ولكن أساسا بسبب روح الوحدة بين البلدان المشاركة في فريق التحقيق المشترك وجميع الذين يدعمون جهودنا الرامية إلى تحقيق العدالة. وقبل عام، أعتبر الشعب الأوكراني أن إسقاط الرحلة MH-17 هو مأساة وطنية، وسوف يظل كذلك دائما في قلوبنا. وما زلت أذكر بحرا من الزهور التي وضعت أمام السفارتين الهولندية والماليزية، ومئات الأوكرانيين الذين تجمعوا حول هذين المبنيين خلال الليل. لن أنسى ذلك أبدا.

عندما سمعنا عن هذا الحادث، كان لدينا في البداية شيء من الأمل في انقاذ بعض الارواح، وقمنا على الفور بتوفير جميع الموارد المتاحة لفرق الإنقاذ. ثم فعلنا كل ما هو ممكن لمنع أعمال النهب وتأمين وصول المحققين إلى المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون. أمّا الآن، فواجبنا تجاه أولئك الذين قتلوا وأسر الضحايا يتمثل في تقديم مرتكبي هذا العمل الوحشي إلى العدالة. ونحن، أكثر من أي شخص، نشعر بالألم الذي يشعره الضحايا؛ لهذا السبب نريد أن تظهر الحقيقة حول هذه الجريمة. ونحن، أكثر من أي شخص، نريد أن يتم القاء القبض على الجناة ومحاكمتهم أمام محكمة دولية عامة. ولا يمكن أن يكون هناك أي سبب لمعارضة ذلك، إلا إذا كنت الجاني نفسه.

وإنني أتفق تمام الاتفاق مع أصدقائي وزملائي، بمن فيهم عدد من الوزراء الحكوميين الذين تكلموا اليوم، ولكنني أود أن أوضح عدة نقاط كامل الوضوح. القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) أرسى التزام الدول بأن تتعاون تعاونا تاما أثناء التحقيق في هذه المأساة، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. فاستخدام سلاح متطور وقوي ضد طائرة مدنية يشكل تهديدا للطيران المدني الدولي وللسلام والأمن الدوليين بشكل عام. والسبيل الوحيد الفعال لمنع ارتكاب مثل هذه الأعمال في المستقبل يكمن في معاقبة المسؤولين عنها دونما تأخير. والواقع أن أمر التصدي لهذه المسألة يعود إلى مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن مستوى الدعم الذي يتمتع به مشروع قرارنا قد حقق ارتفاعا، مما يبيّن أننا نسير على الطريق الصحيح. وهدفنا هنا هو إنشاء أداة فعالة وشفافة ونزيهة ومستقلة لتقديم المسؤولين عن هذه الجريمة إلى العدالة. فالمسألة تتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية التي يتحملها القتلة، ولا علاقة للسياسة بها. لهذا السبب، من المخيب للآمال بصفة خاصة أن بلدا واحدا – روسيا على وجه التحديد – لا يزال يمزج بين مسألتين منفصلتين تماما: مسؤوليته إزاء الاعتداء على أوكرانيا ودعمه المستمر للإرهاب، من ناحية، والمسؤولية الفردية لمرتكبي هذه المأساة، من ناحية أخرى.

لا يوجد تفسير آخر لحق النقض الذي استخدمته روسيا اليوم.

إن دور روسيا في التراع واضح تماما ومعروف جيدا. إذ تم نشر آلاف الجنود الروس والمرتزقة والدبابات وكل أنواع الأسلحة الثقيلة عبر الحدود؛ وهذا ببساطة من المستحيل إخفاؤه. واحتجزت مؤخرا شاحنة روسية أخرى مليئة بالأسلحة والذخيرة في أوكرانيا. وكان السائق مرة أخرى ضابطا من القوات الخاصة. لكن هذه القصة مسألة متروكة للآليات الدولية.

حينما انظر إلى الوفد الروسي اليوم، أشعر بالأسف. فقد تمكن من النيل من تطلعات العالم بأسره، ولا سيما تطلعات أسر الضحايا. لقد دعمت روسيا المجرمين الذين ارتكبوا هذه الجريمة البشعة. ولكن أملنا في تحقيق العدالة لم يتبدد. لقد أحبط الاتحاد الروسي مشروع القرار S/2015/562، ولكن إساءة استخدام حق النقض لن تبدد أمل الذين عانوا أو حبهم لأحبائهم وأقربائهم. إنه سيجعلنا جميعا أقوى وأكثر تصميماً والتزاما بوضع وتنفيذ نموذج ملاحقة قضائية فعال ومجد لتحقيق العدالة.

أتذكر بضع كلمات مما سطر شكسبير نثرا عن الخير الأسير تحت حراسة الشر الخطير؛ فلنوقف حراسة الشر الخطير،

فالأمر لا يستحق ذلك. في الحقيقة، وباسم الإنسانية والله، إذا كنا لا نزال نؤمن بالله، فإن المحكمة المعنية تتعلق بأرواح بريئة عددها ٢٩٨ روحا. إنها محكمة بشأن الحقيقة. ومن يخشى الحقيقة هو بالتأكيد على الجانب الخاطئ من المسألة. ومن يخشى الحقيقة وحيد هنا في مجلس الأمن. "إذا عرفت الحقيقة، فالحقيقة ستحررك". هذه ليست كلماتي. إنها كلمات من الإنجيل المقدس. إنها كلمات تأتي من قوة عليا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكينيه (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): بعد التصويت على مشروع القرار الذي قدمته ماليزيا S/2015/562، واشترك في رعايته العديد من البلدان، بما فيهابلدي، المتضررة جراء حزن مواطنيها، فضلا عن العديد من أعضاء مجلس الأمن، فإنني أود في البداية أن أعرب عن تضامننا مع أستراليا وماليزيا وهولندا وأوكرانيا، هم شركاؤنا في فريق التحقيق المشترك. تبذل سلطاتنا القضائية كل جهد ممكن من أجل إلقاء الضوء على ظروف تدمير طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها MH-17، وكفالة تحقيق العدالة لأسر وأقارب ضحايا هذه المأساة.

ما كنا اقترحناه اليوم على المجلس، إنشاء محكمة دولية، كان من الممكن أن يجعلنا نتوصل إلى هذا الهدف. وبالرغم من الأسس القانونية المتينة التي استند إليها هذا الاقتراح والدعم الواسع النطاق الذي حظي به، لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأنه داخل مجلس الأمن، ولا يسعنا إلا أن نأسف لذلك. يجب أن نظل ملتزمين حتى تأخذ العدالة مجراها، لأن هذه هي مسؤوليتنا تجاه الضحايا وأقرب أقاربهم. إن هذه المسؤولية تشاطرها بلداننا الخمسة والبلدان الأخرى المكلومة وكذلك البلدان التي شأنها شأننا، تعتبر أن الإفلات من العقاب ليس أمرا مقبولا فحسب، بل يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين.

ونحن على استعداد للمضي قدما وتكثيف اتصالاتنا ومساعينا من أجل تحقق القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي يطلب منا، أن تتعاون جميع الدول بشكل كامل في الجهود المضطلع بها لإسناد المسؤولية عن ارتكاب الحادث. ويتعين القيام بذلك في ظل احترام تام للقانون، وهو أمر ضروري للضحايا وأسرهم وأصدقائهم، وبدون الوقوع في فخ أي نوع من التسييس.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزه تحقيق السلامة الجوية الدولية الذي جرى وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي. إن فريق التحقيق المشترك، الذي تشارك فيه السلطات القضائية البلجيكية، يواصل تحقيقه بطريقة مستقلة وموضوعية تماما، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية. ويجب أن نكفل أن يكون لهذا العمل الضروري متابعة قضائية تلبي توقعات أسر وأقارب الضحايا، في الوقت المناسب، لكي لا يسود الإفلات من العقاب على سيادة القانون وكرامة الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة للتكلم ظهر اليوم.

لا تزال كندا في حداد على الخسارة الفادحة في الأرواح على متن طائرة الخطوط الماليزية في الرحلة MH-17، التي أسقطت في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ بينما كانت تحلق فوق منطقة تسيطر عليها القوات الموالية لروسيا في شرق أوكرانيا. ومن الأهمية بمكان أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة لضمان محاسبة المسؤولين عن الهجوم على الرحلة MH-17 وتوجيه رسالة واضحة تفيد بأن الهجمات ضد الطائرات المدنية لن يتم التسامح معها. انضمت كندا إلى دول أخرى في حداد للمشاركة في تقديم مشروع القرار S/2015/562. وتحث كندا جميع الدول على التعاون في التأكد من محاسبة

الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الجريمة الشنعاء على أفعالهم. والمجتمع الدولي مدين لأسر وأصدقاء الركاب البالغ عددهم ٢٨٣ راكبا و ١٥ فردا من طاقم الطائرة الذين فقدوا حياتهم بإجراء تحقيق كامل ومحايد في الجريمة وتقديم الجناة إلى العدالة.

(تكلم بالإنكليزية)

تكرر كندا تأييدها للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤، الذي حث فيه مجلس الأمن الدول والمنظمات المعنية على إجراء تحقيق دولي مستقل. ونحن ممتنون للذين قدموا الدعم لعملية تحديد هوية الضحايا واستعادتهم وإعادتهم إلى أوطانهم، فضلا عن إجراء تحقيق تقني مستقل. لقد قدرت كندا كثيرا العمل الذي قام به فريق التحقيق المشترك، الذي يضم سلطات قضائية من أستراليا وبلجيكا وماليزيا وهولندا وأوكرانيا في إجراء التحقيقات الجنائية. كنا ندرك أهمية كفالة إجراء تحقيق جنائي مستقل دون تأخير من خلال ملاحقة قضائية مستقلة ونزيهة للجناة. وإننا نعتقد أنه من المناسب تماما اتخاذ خطوات الآن لإنشاء محكمة دولية لهذا الغرض، لأنه ببساطة لا يمكن التسامح حيال الجهود المبذولة لزيادة عرقلة التحقيق أو الملاحقة القضائية لهذه الجريمة أو حماية أو دعم الجناة.

وتشعر كندا بخيبة أمل عميقة إزاء نتيجة تصويت مجلس الأمن اليوم على إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن إسقاط الطائرة الماليزية في الرحلة MH-17 في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ على أراض تسيطر عليها القوات الموالية لروسيا في شرق أوكرانيا. وتأسف كندا كثيرا لأنه بسبب عرقلة روسيا، لن تشهد أسر وأصدقاء الركاب الـ ٢٨٣ والـ ١٥ فردا من طاقم الطائرة الذين فقدوا أرواحهم تقديم المسؤولين عن هذه الجريمة الشنعاء إلى العدالة عن طريق محكمة دولية بشكل فوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أعرب عن امتنان ألمانيا لماليزيا وأعضاء فريق التحقيق المشترك على تقديمهم مشروع القرار المعروض علينا اليوم (S/2015/562)، ولمملكة هولندا على قيادة التحقيق في مأساة الرحلة الجوية التابعة للطيران الماليزي MH-17.

إننا نأسف بشدة لاستخدام حق النقض اليوم ضد التزام المجلس القاطع بالمساءلة وتحقيق العدالة. دعا المجلس قبل عام، من خلال اعتماده القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، إلى إجراء تحقيق شامل في إسقاط الطائرة الماليزية في رحلتها رقم MH-17، وطالب بمحاسبة الجناة. واضطلع المجلس من خلال ذلك القرار، بمسؤولية تقديم مرتكبي هذه الجريمة البشعة إلى العدالة. واليوم، فإنه قد أخفق في الاضطلاع بتلك المسؤولية. باعتبار ألمانيا إحدى الدول المكلومة، فإنها ستبذل كل ما في وسعها لضمان تحقيق العدالة والمساءلة. كان تأسيس محكمة دولية استنادا إلى قرار من مجلس الأمن، سيمثل خطوة هامة لتحقيق هذه الغاية، ولهذا السبب، شاركت ألمانيا في تقديم مشروع قرار اليوم، الذي لم يحظ للأسف بموافقة المجلس.

ونحن نتكلم، يستمر الوضع الذي لا يطاق والذي أدى إلى الإسقاط المأساوي للطائرة في رحلتها MH-17 وفقدان العديد من الأرواح البريئة. ويقتل أو يصاب الناس كل يوم، في شرق أوكرانيا أو يفقدون منازلهم كنتيجة مباشرة للصراع. يجب أن يتوقف ذلك. إننا ندعو إلى وقف فوري ودائم للتصعيد والصراع، من أجل منع وقوع المزيد من المآسي، ونحث جميع الأطراف على التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. يهمنا جميعا بشدة، وبشكل خاص أوكرانيا وجارتها روسيا، استقرار الوضع في شرق أوكرانيا. لقد عملت ألمانيا بجد، جنبا إلى جنب مع فرنسا وأوكرانيا والاتحاد الروسي، في صيغة نورماندي ومع شركاء آخرين، لإنهاء الصراع وإيجاد حل له. وكما شهدنا جميعا في المفاوضات الطويلة بشأن المسائل

النووية مع إيران، التي تعاونا أيضا فيها بشكل وثيق مع الاتحاد الروسي والدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، فإن الحلول ممكنة عندما تتعامل جميع الاطراف مع القضايا المطروحة بطريقة بناءة.

لقد خذل المجلس اليوم تماما الضحايا، أسر وأصدقاء الركاب وأفراد الطاقم الذين قتلوا، والذين كان من بينهم أربعة مواطنين ألمان. هذا لا يعني أن بوسع الجناة إعلان انتصارهم، والأمل في الإفلات من العقاب. ولن يهدأ لنا بال، نحن الدول المكلومة، حتى تتم مساءلة الجناة، بدعم من العديد من الدول الأخرى. إننا نأمل مخلصين، ونناشد من أجل ذلك، جميع أعضاء المجلس وجميع الأطراف المعنية، لضمان أن يجد المجلس طريقة أخرى للاضطلاع بمسؤولياته وتقديم الجناة إلى العدالة. نحن مدينون بذلك للضحايا، ولجميع أقربائهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة إباراغوير (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): إنضمت الفلبين قبل عام، إلى وفود عديدة أخرى في توجيه نداء قوي في قاعة مجلس الأمن، لإجراء تحقيق كامل وشامل ومستقل في إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH-17، الذي أودى بحياة ٢٩٨ شخصا، بمن في ذلك ثلاثة فلبينيين، أم وطفلاها. وخلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، إعتمد المجلس الذي شاركنا أحزاننا، القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي يهدف إلى ضمان تحقيق العدالة لتلك الأرواح البريئة التي لا يمكن تعويضها ولتكريم ذكراها.

وبعد مرور اثني عشر شهرا على الحادث واعتماد ذلك القرار، فإن العالم لا يزال يتلمس طريقه للحصول على إجابات. ويظل الجناة من غير أي شكل من أشكال المساءلة. ولا تزال أسر الضحايا تبحث عن أجوبة وعن تحقيق العدالة وطي صفحة هذه القضية. كان مشروع قرار اليوم (S/2015/562)، إن جرى اعتماده، سيشكل خطوة حاسمة في الوفاء بالالتزام الذي تعهدنا به، لك من أسر الضحايا والمجتمع الدولي الأوسع، بمساءلة مرتكبي هذا الحادث المأساوي والجريمة الشنيعة مساءلة كاملة.

وباعتبار الفلبين إحدى الدول المكلومة، فقد شاركت في تقديم مشروع قرار اليوم، من أجل التعبير عن دعمنا القوي للمبادرة التي اتخذتها حكومات أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وماليزيا وهولندا، سعيا منها إلى إجراء تحقيق دولي في الحادث وإنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن اسقاط الطائرة الماليزية في الرحلة MH-17. إن الفلبين والشعب الفلبيني هما في الواقع مدينان لتلك الدول لما بذلته من جهود متواصلة، وتلك التي آمنت بحيثيات مشروع القرار، ومنحته دعمها الكامل.

غير أننا نأسف بشدة لعدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار اليوم، مما يمثل خذلانا كبيرا لأولئك الذين لقوا حتفهم وأسرهم، ودولهم والعالم. لكن البحث عن إجابات وعن تحقيق العدالة سيستمر. والفلبين على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأخرى والتعاون معها، لضمان تقديم الجناة إلى العدالة في نهاية المطاف، وعدم تكرار هذه الحوادث المأساوية أبدا مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماوي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي لشعوب وحكومات جميع البلدان التي تضررت من هذا الحدث الرهيب، وعلى وجه الخصوص أسر الضحايا الأبرياء. وأيرلندا نفسها تتذكر فقدان مواطنة أيرلندية المولد كانت مسافرة على متن الرحلة MH-17، وأود مرة أخرى أن أنقل تعازينا لعائلتها على خسارتها الفادحة.

قبل عام ونيف، اجتمع المجلس هنا في الأيام التي تلت إسقاط الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة MH-17. وفي إشارة واضحة للطريقة التي أثر بها الحدث وصدم كل دولة من الدول، تم توجيه رسالة قاطعة من خلال اعتماد القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالإجماع. وشكل القرار تعبيرا صادقا عن التعاطف مع الضحايا، ورغبة في ضمان معاملة إنسانية وكريمة لرفاتهم، وإجراء تحقيق دولي كامل وشامل ومستقل يحدد المسار الدقيق للأحداث، ومساءلة الجناة.

وبعد عام، نرحب بالتقدم المحرز في تحديد هوية الضحايا وإعادة رفاتهم وممتلكاتهم بسرعة، وإجراء تحقيق فعال، ومهني ومستقل بقيادة خبراء دوليين. وتتمثل المهمة الوحيدة المتبقية في إنشاء آلية مساءلة مستقلة ومحايدة لتقديم الجناة إلى العدالة بطريقة مشروعة وذات مصداقية.

ولأننا احتفلنا مؤخرا بالذكرى السنوية الأولى لهذه المأساة الرهيبة، ظهرت الصور المروعة والمؤلمة لموقع تحطم الطائرة والفقدان المروع لحياة الأبرياء مرة أخرى على شاشاتنا التلفزية وصحفنا. وقد سعى القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) لضمان ألا تمر تلك المشاهد، والأعمال التي تقف وراءها، بدون عقاب، وألا يمر الاستخفاف الآثم بحياة الإنسان من دون عواقب. وسعى مشروع قرار اليوم (S/2015/562) ببساطة لتحقيق أهداف القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وأود أن أشيد بحرارة بأستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وماليزيا وهولندا، على قيادتها فيما يخص تقديم مشروع القرار إلى مجلس الأمن. كانت محكمة من النوع الذي اقترحه مشروع القرار ستشكل نهائيا لالتزام المجتمع الدولي بإنشاء آلية مساءلة شفافة وفعالة وموثوقة لتحقيق العدالة، بطريقة مستقلة ومحايدة. إنشاء مثل هذه المحكمة الآن، قبل نشر تقارير التحقيق، كان من شأنه ضمان عدم تسييس أي إجراءات تتخذ على أساس هذه التقارير.

إن لمحاكم مجلس الأمن، سجل موثوق معروف. كما أن إنشاء محكمة من هذا القبيل قبل الانتهاء من التحقيق لن يمثل حالة شاذة أو سابقة، بل سيشكل في الواقع، استمرارا للممارسة المتبعة. حيث أنشئت جميع المحاكم المخصصة الأخرى المماثلة، في أعقاب النزاعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا ولبنان، قبل الانتهاء من تحقيقاتها.

بوصف أيرلندا دولة جزرية، فإنها تدرك على غرار الآخرين، أهمية الطيران المدني. ويمر ثاني أكثر المسارات الجوية الدولية ازدحاما في العالم عبر دبلن. وقد عزز الطيران المدني علاقاتنا مع الدول الشقيقة، وهو يشكل بوابتنا إلى العالم. كما أنه أداة لا غنى عنها للاتصال وتحقيق الأمن والرخاء على الصعيد العالمي. هل من الممكن الحفاظ على صناعة الطيران المدني العالمية، إذا كانت السلامة المطلقة لأجوائنا في خطر، جراء عدم المساءلة عن حوادث مثل حادثة طائرة الرحلة MH-17؟ بالتأكيد، فإن تعريض سلامة أجوائنا التي يسافر عبرها المدنيون للخطر، يمثل بكل المقاييس تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ويتعين على المجتمع العالمي أن يتضافر معا من أجل إنشاء آلية واحدة منسقة ومقبولة من كلا الطرفين للمساءلة بهدف إقامة العدل بطريقة مستقلة ومحايدة. ويتعين علينا أن نواصل العمل بالقدر نفسه من الحزم والتعاون والتضامن كما فعلنا في الأسابيع التالية مباشرة لهذه الكارثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد شهدنا قبل عام واحد، في تموز/يوليه الماضي، مشهدا مروعا لتفجير طائرة مدنية في سماء أوكرانيا. وتحطمت بغتة حياة الركاب البالغ عددهم ٢٨٣ و ١٥ فردا من طاقم الطائرة.غير أن الألم الذي تعانيه أسرهم ما زال مستمرا إلى اليوم. ومن بين

القتلى ٨٠ طفلا، أي ٨٠ فتى وفتاة من فلذات الأكباد فقدوا أرواحهم في لحظة مأساوية واحدة.

وبصفتي ممثلا لإحدى الأمم المكلومة، فإنني أشاطر زملائي تذكّر أولئك الذين فقدناهم في حادث رحلة الطائرة MH-17 ونعرب عن تأييدنا للتحقيق، فضلا عن إصرارنا على مساءلة المسؤولين عنه. ولم يكن إسقاط تلك الطائرة المدنية مجرد مأساة بل هجوما متعمدا. وكان ذلك الهجوم محاولة للإخلال بالقانون والنظام الجويين وبث الرعب في من يسافرون بالطائرات.

ومن المؤسف، أننا قد اعتدنا في إسرائيل تماما على جميع المحاولات الرامية إلى استخدام العنف لإصابة حياتنا وأنشطتنا العادية بالشلل. وتعلمنا من هذه التجربة المريرة أنه ما لم نتخذ الخطوات اللازمة لردع شن الهجمات المقبلة فستكون لذلك آثار مروعة.

وفي ذلك اليوم العصيب قبل عام مضى، قُتل ٢٩٨ شخصا أثناء سفرهم عبر المجال الجوي. وكان الركاب في تلك الرحلة المشؤومة يتكلمون بلغات شتى وكانت لديهم وجهات وخطط مختلفة، غير أنهم تشاطروا أمرا واحدا مشتركا: ألا وهو أنهم كانوا جميعا أشخاصا أبرياء يمارسون حياتهم اليومية العادية.

وكان من بين الركاب الذين كانوا على متن تلك الطائرة، إيتامار آفنون، وهو مواطن إسرائيلي يبلغ من العمر ٢٧ عاما. وكان إيتامار عائدا في طريقه إلى أستراليا حيث كان طالبا في السنة الثانية من دراسته للأعمال التجارية بجامعة سوينبيرن في ملبورن. وعاد إيتامار إلى إسرائيل لحضور زواج أحد أصدقائه، فضلا عن زيارة جده البالغ من العمر ٩٦ المقيم في حيفا، ومن ثم توجه لزيارة أسرته في هولندا للمرة الأخيرة للأسف. وعلى الرغم من أن سنوات حياته كانت قصيرة، إلا أنها كانت مملوءة بعنفوان الحياة. وسواء كان حبه للسفر أو ولعه بكرة القدم، والأهم من ذلك، حبه لأصدقائه، فقد عاش إيتامار حياته كاملة وجعلها زاخرة بالحب والضحك لجميع الذين كانوا يعرفونه. فلتكن ذكراه وذكرى جميع أولئك الذين لقوا حتفهم مباركة.

ونشكر وندعم أولئك الذين يواصلون التحقيق في هذا الحادث المروع، علاوة على ترحيبنا بالتقدم المحرز حتى الآن، ونتطلع إلى التقرير النهائي عن التحقيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر أولئك الوزراء الذين أتوا من أماكن بعيدة لحضور هذه الجلسة الهامة.

لقد انقضى عام على مأساة طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية في الرحلة MH-17 التي تسببت في فقدان حياة ٢٩٨ من الركاب وأعضاء طاقم الطائرة، من بينهم أسرة فييتنامية تتألف من ثلاثة أفراد. وتعرب فييت نام عن امتنانها للتعاون الفعال في استرداد رفات الضحايا وإعادتها إلى الوطن، فضلا عن تقديم الدعم لأسرهم. ونعرب أيضا عن تقديرنا لسائر الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية بالتحقيق في هذا الحادث، بما في ذلك الجهود التي يبذلها فريق التحقيق المشترك، ونحيط علما بالتقرير الأوّلي في هذا الصدد.

وتكرر فييت نام مجددا مطالبتها بإجراء تحقيق يتسم بالاستمرار والاستقلالية والموضوعية والشفافية، وفقا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاونا كاملا في التحقيق. ونرى أنه يجب تقديم الجناة إلى العدالة عن طريق آليات ملائمة وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتعرب فييت نام عن استعدادها للعمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية في جهودنا الرامية للتصدي لهذا الحادث بصورة كافية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع طائرة رحلة شركة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 الذي يكتسي أهمية عظمى بالنسبة لنا. ويشكر وفد بلدي أيضا ماليزيا على مبادرتها بمشروع الاقتراح بشأن هذه المسألة.

لقد انقضى عام على إسقاط طائرة الرحلة MH-17 المثير للشعور بالضيق الشديد. غير أن الشعور بالألم والحزن على وفاة جميع الذين لقوا حتفهم في هذا الحادث غير الإنساني، ومن بينهم مواطنون إندونيسيون، ما زال مبرحا.

وإن من دواعي الأسف الشديد أن المجلس قد فشل في توحيد صفوفه لاتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للمسائل المتعلقة بإسقاط تلك الطائرة. وترى إندونيسيا، وشخصي، أن جميع الأمم المكلومة مدينة لضحايا هذه المأساة وأسرهم باتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد. ويجب اتخاذ التدابير المناسبة لمساءلة المسؤولين عنه. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير واضحة لتجنب وقوع حوادث مماثلة مرة أخرى. ويشمل ذلك ضمان احترام القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني، والمزيد من التعاون الدولي، فضلا عن اتخاذ موقف موحد ولا لبس فيه إزاء عدم التسامح مع هذه الحوادث مطلقا.

وتؤكد إندونيسيا مجددا تأييدها للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) وتحث المجلس على الوفاء بالتزامه ومسؤوليته عن اتخاذ جميع تدابير المتابعة اللازمة لتنفيذ القرار كاملا، بما في ذلك تقديم المسؤولين عن إسقاط طائرة الرحلة MH-17 إلى العدالة. لقد عملت بلدان عديدة معا في العام الماضي بهدف توضيح ما حدث للمتضررين من هذه المأساة. وترحب إندونيسيا في هذا الصدد، بعملية التحقيق، بما في ذلك الجهود التي يبذلها فريق التحقيق المشترك. ويشدد وفد بلدي على أهمية إجراء تحقيق شامل تام ومستقل، مع التشديد على الشفافية والنزاهة، وينبغي أن يكون الأساس لإرساء المساءلة.

وختاما، يدعو وفد بلدي المجلس إلى مواصلة العمل بغية التوصل إلى توافق في الآراء على جميع التدابير الملائمة لتحقيق ذلك الغرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتكلم بإيجاز شديد.

إن من المفهوم أن تكون جلسة اليوم عاطفية جدا. وقد يتساءل المرء في بعض الأحيان: هل ثمة حدود للاستغلال السياسي لمشاعر أسر أولئك الذين لقوا حتفهم والذين يعانون من رعب الكابوس اليومي ؟

لقد وُجّهت عدة اتهامات إلى الاتحاد الروسي، وهو ما أعتبره إهانة لا تليق بالدبلوماسيين.

وإذ أنتقل الآن إلى جوهر المسائل، فقد أقمنا حججنا في البيان الذي أدلينا به. وسأتكلم عن مسألة واحدة فقط، هي نتائج المناقشات. فمن غير المفهوم عدم إدراك مساواة شكل بعينه من أشكال الإجراءات القضائية مع الإفلات من العقاب. فقد سبق أن قدمنا – ونؤكد ذلك مجددا – اقتراحا يدعو إلى الأخذ بأشكال مختلفة من أشكال الإجراءات القضائية. بما في ذلك، شكل أبسط وأكثر فعالية وملاءمة وأقل تسييسا بلا ريب. وعلينا أن نركز على هذه الأشكال بالذات.

وفي بيانه، حاول وزير خارجية أوكرانيا، السيد كليمكين، التكلم من مركز المتفوق علينا أخلاقيا ودينيا. وأشار إلى عدم جواز الإفلات من العقاب وإلى ضرورة التعاون. ولكنني أوجه إليه سؤالين فقط، لماذا سُمح بمرور الطائرات المدنية بالمناطق التي تجري فيها أنشطة عسكرية؟ بمناطق تقاتل فيها القوات

الأوكرانية باستخدام طائرة عسكرية؟ لماذا سُمح بمرور الرحلات المدنية بذلك المجال الجوي؟ و لم يكن بوسع الركاب الذين كانوا على متن تلك الطائرة أن يعلموا أن نزاعا عسكريا كان يجري هناك حينئذ، ولكن كييف كانت على علم بذلك. فلماذا سمحت بذلك؟ وما السبب الذي يمنعها حتى الآن من توفير التسجيلات الصوتية لمنظمي حركة الطيران العسكري؟ إن ذلك هو الإفلات من العقاب بعينه.

هل عاقبت كييف أي شخص في أوكرانيا على هذا؟ نأمل أن يلقي التحقيق الضوء على هذا الأمر وعلى الإفلات من العقاب على حد سواء. ونحن أيضاً سنعاقب الذين أرسلوا الطائرة إلى منطقة عسكرية والذين أسقطوها.

وأخيراً، فإن المأساة المتعلقة بطائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 هي حادثة رهيبة – ليس فقط بالنسبة للمواطنين الذين ماتوا في تلك الكارثة والبلدان التي يمثلونها، ولكن أيضاً للدبلوماسيين الذين هم الآن مضطرون للتعامل مع ذلك. وهي أيضاً محاكمة للسياسيين والخبراء والأخصائيين المعنيين الذين يواصلون العمل بشأن هذه المسألة معاً. ونحن بحاجة إلى السير معا على هذا الطريق. وللأسف، فإن من المستبعد جداً أن تعزز جلسة اليوم التحرّك المشترك نحو الهدف النهائي، أي تسليط الضوء على جميع الظروف التي أحاطت بهذه المأساة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وروسيا مستعدة لاستئناف هذا العمل على المستوى الدبلوماسي ومستوى الخبراء وأي مستوى آخر. لذلك لنمضي قدماً من الغد في هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء أخرى على قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.